التهدِّي إلى معنى التعدِّي
للإمام أبي الحسن تقي الدين السُّبكي (٦٨٣- ٧٥٦هـ)
دراسة وتحقيقاً

د. يوسف عبدالله الجوارنة
قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب
جامعة الزرقاء الخاصة ـ الأردن

التهدي إلى معنى التعدي
للإمام أبي الحسن تقي الدين السبكي(٦٨٣- ٧٥٦هـ)
دراسة وتحقيقاً

د. يوسف بن عبدالله الجوارنة
قسم اللغة العربية
كلية الآداب
جامعة الزرقاء الخاصة ـ الأردن

ملخص البحث:

هَدَفَ هذا البحث إلى الوقوفِ على الرّسالةِ النّفيسةِ للإمام تقيّ الدّين السّبكي "التّهدّي إلى معنى التعدّي" دراسةً وتحقيقًا، وهي رسالةٌ نحا فيها المؤلّف طريقة الأصوليين في مفهوم المعنى للأفعال العامّة والخاصّة، وخالفَ طريقةَ النّحويين القائمة على تسويغ الحركات الإعرابيّة، بصرف النّظر عن كَوْنِ الفعلِ عامًّا أو خاصًّا.لذلك، قسّمَ السّبكي الأفعال إلى أفعالٍ عامّة وأخرى خاصّة، والفرقُ بينهما أنّك في الفعل الخاصّ (كالضَّرْبِ مثلاً) تُعدّيه بوصولِ الضَّرْب إلى المضروب، دون أنْ يكون الضّاربُ مُوجِدًا لذات المضروب. أمّا الفعل العامّ كـ (عَمِلَ)، فتعدّيه بوصول معناه العامّ (العَمَل)، وهو معنىً عامٌّ في الذّات وصفاتها. من هنا اختلفَ الأصوليون والنحويّون في إعراب (العالَم) في قولك: خَلَقَ اللهُ العالَمَ، باختلاف نظرتهم إلى الفعل عامًّا كانَ أو خاصًّا. وفي الدّراسة قدّمت بين يدي الرّسالة تمهيدًا كشفتُ فيه عن الفكرة العامّة لموضوعها، ثمّ عَطَفتُ بحديثٍ عن المؤلّف ورسائله في العربيّة، ومن بينها رسالة "التّهدّي" التي تمثّل حركةً مغايرةً لما دَرَجَ عليه النّحويّون في التأليف.

مقدّمة:

الحمدُ للّه ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، محمّدٍ –صلّى الله عليه وسلّم– أفضلِ مَن نَطَقَ بالضّاد لسانًا، وأبْلَغِ مَن أقامَ الكَلِمَ بيانًا، وبعد:

فإنّ للإمام المتفنّن تقيّ الدّين السّبكي المتوفّى سنة (٧٥٦هـ) –فضلاً عن كونه فقيهًا وأصوليًا لا يشقّ له غبار– رسائلَ نفيسةً في اللغة العربيّة، حَرَص فيها على تقييد كثير من المسائل التي خاض فيها الأصوليّون وخالفوا فيها النّحويين، كرسالته "الإعمال في معنى الإبدال" التي أثْبَتَ فيها دُخولَ باءِ البَدَلِ على المأخوذِ كدخولِها على المتروك، مستشهدًا لِما قيّده بنماذج من كلام العرب الفصحاء، ورسالتِه هذه التي حاول فيها أنْ يبيّن مفهومًا جديدًا للمفعول المطلق، من خلال تقسيمه الأفعال إلى قسمين: أفعال عامّة وأفعال خاصّة.

ولعلّ ما دعاني إلى الاهتمام بالرّسالة هو طَرافةُ موضوعها، وقيمته العلميّة، وتَقْييدُها لمسألة مهمّة طالما وقف عندها بعض النحويين ممّن تأثروا بطريقة الأصوليين كالجرجاني، وابن الحاجب، لذلك انصبّ عملي فيها من جانبين:

الأوّل: الدّراسة،كشفت فيها عن الفكرة التي تعالجها الرّسالة، ثمّ تحدّثت عن المؤلّف السّبكي ورسالته "التهدّي"، والتزمت منهجًا راوحت فيه بين الوصف تارةً والتّحليل تارة أخرى.

الثاني: النصّ المحقّق، وصدّرته بالحديث عن المخطوط وعملي فيه.

وبعد، فأرجو أنْ أكون قد وفّقت في إخْراج هذه الرّسالة إلى عالم النور والمطبوعات، فإنْ كان ذلك فنعمةٌ من الله ومِنّة، وإنْ كان غيرها فمن نفسي وتقصيري.

ويَطيب لي في هذا المقام أنْ أتقدّم بالشّكر الجزيل لكلّ مَن ساعَدَ على إخراج الرّسالة، وأخّص منهم المُحكّمَيْنِ العالِمَيْنِ الجليلَيْنِ، اللذين أفَدتُ من ملحوظاتِهما إفاداتٍ عظيمة كان لها كبيرُ أثرٍ في تقويم البحث، والمحقّقَيْنِ الكريمَيْنِ إياد الغوج وعمر القِيَّام.

والله وليّ التوفيق

القسم الأوّل: الدّراسة:

تتّصل رسالة الإمام السُّبْكي –رحمه الله– بالمفعول المطلق من وجهة نظر الأصوليين. ولعلّ الحديث عن "المفعول المطلق" في هذا السّياق، يقودنا إلى مَجْلسٍ جَمَعَ بين أبي محمّدٍ عبدِالله بنِ السِّيدِ البَطَلْيَوسيّ (ت٥٢١هـ) ورجلٍ من أهل الأدب، تناولا فيه أطرافًا من الحديث في مسائل نحويّةٍ، فلمّا خرج الرّجل عن سياق البحثِ موضوعِ المناظرة، وجَعل يُكثرُ من ذِكْر المحمولِ والموضوعِ والألفاظ المنطقيّةِ، قال له أبو محمّد: "صناعةُ النّحو فيها مَجازاتٌ ومُسامَحاتٌ لا يَستعملها أهلُ المنطق"، مستدلاً على ذلك بِما قاله الفلاسفة في ذات السّياق[1]:

إنّ كلّ صناعةٍ يجب أنْ تُحمل على القوانين المتعارفة بينها، وذلك لأنّ إدخال بعض الصّناعات في بعضٍ، إنّما يكون من جَهْل المتكلّم، أو عن قَصدٍ منه للمغالطة والاستراحةِ بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرقُ الكلام.

وصناعةُ النّحوِ قد تكون فيها الألفاظُ مطابقةً للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فَهِم السّامعُ المرادَ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسندٌ إلى شيءٍ آخر إذا عَلِم المخاطبُ غرض المتكلّم، وكانت الفائدةُ في كلتا الحالين واحدةً.

أما في علم المنطق، فإنّ الأمر مختلف عنه في علم النّحو، قال ابنُ السِّيدِ البَطَلْيَوسيّ في ما يرويه عن المنطقيين: "إنّ في القضايا المنطقيّة قضايا تنعكس، فيصير موضوعُها محمولاً ومحمولُها موضوعًا، والفائدة في كلتا الحالين واحدةٌ، وصدقها وكيفيّتها محفوظان عليها؛ فإذا انعكست ولم يُحفظ الصّدق والكيفيّة سمّي ذلك انقلابَ القضيّة لا انعكاسَها"[2].

---

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنّظائر في النّحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١، ج٣، ص١٢٠-١٢١، وصَوْن المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام، تحقيق علي سامي النشّار، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٤٧، ص٢٠٠.

(٢) السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٣، ص١٢٣.

هذا الكلام له أهميّته في سياق الحديث عن تداخل العلوم وتأثّر بعضها ببعضٍ، وذلك لأنّ بعض النّحويين ممّن نزعوا في النّحو نَزَعاتٍ منطقيّةً أو كلاميّةً، حَرَصوا أنْ يُحَكّموا قواعد المنطق في مسائل النّحو وفروعه، فخرجوا بذلك عن القواعد التي قَعّدها النّحاة مُسْتنبَطةً من كلام العرب؛ فغدا المنهج الذي اتّبعوه خليطًا من مناهج أخرى، بل هو "رُكامٌ هائل من الثقافات المختلفة، التي لم يَجْمع بينها غَيرُ عقولٍ خصبةٍ وَعَت معارفَ عصورها"(١)، فنتج عن ذلك تناقضٌ في الظواهر والأحكام.

ولعلّ المناظرة الشّهيرة بين أبي سعيد السيرافي النّحوي (ت٣٦٨هـ)، وبين أبي بشر متّى بن يونس المنطقيّ (ت٣٢٨هـ)، التي انتصر فيها أبو سعيد تدلّ دلالة مباشرة على أنّ النحو العربيّ وليدُ نَزْعةٍ عربيّة وعقليّة عربيّة إذْ قال: النّحو منطقٌ ولكنّه مَسْلوخٌ عن العربيّة(٢). غير أنّ النّحويين لمّا استعانوا في مناهجهم بِمَناهج العلوم المختلفة، أَسْلمهم ذلك "إلى اضطرابٍ في تشكيل مادّة هذا العلم، وتناقضٍ في نتائجه معًا"(٣)، بل إنّ المنطق الأرسطي الذي يقوم على خصائص اللغة اليونانيّة لمّا طُبّق على الأبحاث الإسلاميّة، أدّى هذا التطبيق –كما يقول الدكتور علي سامي النشار– إلى متناقضاتٍ عدّة(٤)؛ لذلك نَقَدته طوائف علماء المسلمين لأنّه يقوم على المنهج القياسي، ولا يعترف بالمنهج الاستقرائي (التجريبي) الذي أقامَ أساسَه المسلمون.

وإنّما قدّمت بهذه المقدّمة لأنّ رسالة السّبكي اختلطت فيها مفاهيم علوم الأصول بالنحو بالمنطق، حتى غدت لغة الرّسالة فيها من العسر ما لا يخفى على القارئ اللبيب.

المسألة:

تُعرب كلمة (السّموات) في قوله تعالى: ﴿ **خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، مفعولاً مطلقًا لا مفعولاً به،

(١) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي، ص٢١٣.

(٢) انظر: فتحي الدّجني، النّزعة المنطقيّة في النحو العربيّ، ص٢٢.

(٣) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي، ص٢١٧.

(٤)انظر له: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص٣٥٢ وما بعدها.

وذلك لأنّ مفعول الفعل إذا كان لا يوجد إلاّ بوجود فعله، كان مفعولاً مطلقًا لا مفعولاً به.

ولعلّ أوّل مَن أشار إلى ذلك من النّحويين هو الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧٥هـ)، ففي حديثه عن الأفعال جعلها قسمين[١]: متعدّيةً وغيرَ متعدّيةٍ، والمتعدّيةُ ما تعدّت إلى شيءٍ هو مفعولٌ به كقولك: ضربتُ زيدًا، أو ما تعدّت إلى شيءٍ هو مفعول على الإطلاق، وذهب إلى أنّ كلّ فعلٍ يدلّ على معنىً عامٍّ غيرِ مشتقّ من معنىً خاصٍّ، كصَنَعَ، وعَمِلَ، وأوجدَ، وأنشأ، ليس كضَرَبَ المشتقِّ من الضَّرْب، أو أَعْلَمَ المأخوذِ من العِلْم.

ويرى الجرجانيّ أنّ هذه الأفعال العامّة إذا أُسندت إلى شيءٍ، كان المفعول له مفعولاً لذلك الشّيء على الإطلاق، كأنْ تقول: خَلَقَ اللّهُ الأناسيَّ، وأنشأ العالَمَ، وخَلَقَ الموتَ والحياةَ؛ فالمنصوبُ عنده في هذا كلّه مفعولٌ مطلقٌ لا تقييد فيه[٢]، لأنّه إذا كان يجوز أنْ تَفعلَ الضّربَ بـ زيدٍ في قولك: ضربتُ زيدًا، فإنّه من المحال أنْ تفعل الخَلْقَ في العالَم في قولك: خَلَقَ اللّهُ العالَمَ، قال الجرجانيّ: "وهكذا إذا قلتَ: أحيا اللّهُ زيدًا، كنتَ في هذا الكلامِ مُثبتًا الحياةَ فِعلاً للّهِ تعالى في (زيدٍ)، فأمّا ذاتُ زيدٍ فلم تُثْبتها فِعلاً لله بِهذا الكلام، وإنّما يَتَأتّى لك ذلك بكلامٍ آخرَ، نحو أنْ تقول: خَلَقَ الله زيدًا وأوجدَه، وما شاكله ممّا لا يشتقّ من معنىً خاصّ كالحياة والموت ونحوهما من المعاني"[٣].

إذن، فالجرجانيّ جعلها مفعولاً مطلقًا –كما يقول الصبّان– "بناءً على ما التزمه من أنّ المفعول به ما كان موجودًا فأوجد الفاعل فيه شيئًا آخر"[٤].

---

(١) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جُدّة، ١٩٩١، ص٣٦٨–٣٧٠.

(٢) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٢، ج١، ص٥٨٠.

(٣) الجرجاني، أسرار البلاغة، ٣٧٠.

(٤) الصبّان، محمد علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ج٢، ص١١٠، وانظر: المقتصد للجرجاني، ٥٨٠/١، وأسرار البلاغة، ص٣٦٩.

وسار على نَهْج الجرجانيّ غيرُ واحدٍ من النّحويين، منهم الإمام أبو عمرو جمالُ الدّين المعروفُ بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ففي كتابه "الأمالي النّحويّة"[١]، راح يُفصّل القول في المسألة من خلال مسألتين، أولاهما: الخَلْقُ هو المخلوقُ، وثانيتهما: الخَلْقُ غيرُ المخلوقِ. ويرى أنّ مَن قال: إنّ الخَلْق هو المخلوق، وَجَبَ أنْ تكون "السّموات" مفعولاً مطلقًا لبيان النّوع، فلا فرق عنده بين قولك: خَلَقَ اللهُ خَلْقًا، وقولك: خَلَقَ اللهُ السّموات، فهما مثل قولك: "قَعَدْتُ قعودًا"، و"قَعَدتُ القُرْفُصاء"، فإنّ أحدهما للتأكيد والآخرَ لبيان النوع وإنِ استَوَيا في حقيقة المصدريّة.

ويرى أنّ مَن ذهبَ إلى أنّ المخلوق غيرُ الخَلْقِ، وَجَب أنْ تكون (السّمواتِ) مفعولاً به كقولك: "ضربتُ زيدًا"، وذلك لا يستقيم عنده؛ لأنّ المخلوق لا يكون متعلَّق الخَلْقِ، لأنّه لو كانَهُ لأدّى ذلك إلى الدّخول في جدليّة عَقَديّةٍ، يمكن أن تؤدّي بِمُرتكبها إلى الكفر والنّار، وذلك لأنه –في نَظَر ابن الحاجب– لو كان متعلَّقًا له لم يَخْلُ أنْ يكون الخَلْقُ المتعلَّقُ قديمًا أو مخلوقًا؛ فإنْ كان مخلوقًا تَسَلسَلَ فكان باطلاً، وإنْ كان قديمًا فباطلٌ، لأنّه يجب أنْ يكون متعلَّقُه معه؛ إذْ خَلْقٌ ولا مَخْلوق مُحال، فيؤدّي إلى أنْ تكون المخلوقاتُ أزليّةً وهو باطل.

ويَعيب ابن الحاجب على النّحويين أنّ وَهْمَهم في عَدّ (السّموات) مفعولاً به، إنّما جاء من أنّهم لم يَعهدوا في الشّاهد مصدرًا إلاّ وهو غيرُ جسم، فتوهّموا أنّه لا مصدر إلاّ كذلك ، فلما جاءت هذه أجسامًا استبعدوا مصدريّتها لذلك، ورأوا تعلّق الفعل بها، فحملوه على المفعول به.

ومن النّحويين الذين تابعوا الجرجانيّ في مسألة المفعول المطلق ابنُ هشامٍ الأنصاريّ (ت٧٦٢هـ)، فقد ذهب[٢] إلى أنّ ما أوقع النّحويين في خطأ هذه المسألة، هو

---

(١) انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين، الأمالي النّحويّة، تحقيق هادي حسن حمودي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٧–٢٨.

(٢)انظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥، ص٨٦٧، ٨٦٨.

أنّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد الذين يَجْري على أيديهم إِنْشاء الأفعال لا الذّوات، فتوهّموا –والقولُ له– أنّ المفعول المطلق لا يكونُ إلاّ حدثًا.

ويرى أنّهم لو توسّعوا في ضرب الأمثلة، ومثّلوا للمفعول المطلق بأفعال الله تعالى، لَتَبَيّن لهم أنّ المفعول المطلق لا يَختصّ بالمصدر وحده، "لأنّ الله موجِدٌ للأفعال والذّوات جميعًا، لا موجِدَ لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى". وعليه، فقد عرّف المفعول به بأنّه: "ما كان موجودًا قبل الفِعْل الذي عَمِل فيه، ثمّ أوقعَ الفاعلُ فيه فِعلاً"، وعرّف المفعول المطلق بأنّه: "ما كان الفِعْل العامل فيه هو فِعْلُ إيجاده"[١]، لذلك أعرب (السّمواتِ) في الآية الكريمة "مفعولاً مطلقًا" لا "مفعولاً به".

تلك واحدةٌ من المسائلِ الجدليّة عند علماء الأصول ومَن سار على طريقتهم من النّحويين، تُفْضي إلى خَلْطٍ كبيرٍ واضْطِرابٍ في مَنْهج النحويين القائمِ على نظريّة العامل والمعمول، التي ما زال لها القِدْحُ الْمُعَلّى في تفسير كثير من الظّواهر اللغويّة في كلام العرب. وإنّ في تقسيم الأفعال إلى (عامّةٍ) و(خاصّةٍ) على ما طَرَحه الأصوليّون، فيه توسيعٌ لحدّ "المفعول المطلق" ليشمل "كلّ ما كانَ غير موجودٍ ثمّ وُجِد بفعلِ إيجادٍ"[٢].

لذلك، قسّم ابن العِلْج (ت ق٧هـ) في كتابه "البسيط في النّحو" المصدرَ المنتصب إلى أقسامٍ ثلاثةٍ[٣]: مطلق، ومؤكّد، ومتّسع؛ فالمفعول المطلق ما كان عنده من الأفعال العامّة نحو: فعلتُ، وصنعتُ، وعملتُ، وأوقعتُ. فإذا قلتَ: فعلتُ فعلاً فالواقع ذات الفعل، لأنّ الذّوات الواقعة منّا هي هذا، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجيّة عنّا فلا تكون مطلقةً في حقّنا بل في حقّ الله كقولك: خَلَقَ الله زيدًا، فإنّه "مفعولٌ مطلق"،

---

(١)ابن هشام، مغني اللبيب، ص٨٦٧.

(٢) محمّد حسن عواد، رأي في المفعول المطلق، مجلّة مجمع العربيّة الأردني، عمّان، ع(١٣–١٤)، ١٩٨١، ص١٧٠.

(٣)انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، ج٢، ص٩٤، ومحمّد حسن عواد، ابن العِلج وكتابه البسيط، مجلّة مجمع العربيّة الأردني، عمّان، ع(٤٧)، ١٩٩٤، ص٢١٨.

فلذلك كان "المفعول المطلق" أعمّ من المصدر المطلق، أي ما كان فعله عامًّا كـ صَنَعْتُ وفَعَلْتُ.

والنحويون ينظرون إلى الأفعال عامّة كانت أو خاصّة، فيسمّون مصدر الفعل فيها "مفعولاً مطلقًا"، غير أنّ بعض النحويين –ومنهم ابن العلج– خصّصوا "المطلق" بمصدر الأفعال العامّة، قال أبو حيان في المفعول المطلق: "هو المصدر، وتَسْميتُه مطلقًا هو قَوْلُ النّحويين، إلاّ خلافًا شاذًّا في تَخْصيص المطلق بِمَصْدرِ ما كان فِعْلُه عامّا كصنعتُ وفعلتُ"[1].

ولعلّ ما قصده ابن العلج بالقسم الثاني "المؤكّد" والقسم الثالث "المتّسع"، ما جاء عند النحويين من أنّ "المفعول المطلق" يؤتى به لتأكيد فعله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده. من هنا، جاء الفعل المطلق أكثر شمولا من المصدر المطلق، في أنّه يشمل المصدر وغيره، وذلك ما عليه الأصوليون ومَن تبعهم من النحويين المتأثرين بمباحثهم وأصولهم.

وهنا تبرز إشكاليّة في التطبيق على حَدّ النّحويين للمفعول المطلق والمفعول به، فإذا سلّمنا أنّ "السّموات" في قوله تعالى "خلقَ اللّهُ السّمواتِ" لم تكن موجودةً، وكان الفِعْل العاملُ فيها هو فِعْلُ إيجادها وإنْ كانت ذاتًا؛ لأنّ اللّه موجِدٌ للأفعال والذّوات جميعًا، وأعربناه لذلك "مفعولاً مطلقًا".

وإذا سلّمنا في الجدليّة ذاتها أنّ (زيدًا) في قولك: ضربتُ زيدًا مفعولٌ به، لأنّه وقع عليه فعلُ الفاعل.... فكيف نُطْرِد هذه القاعدة على غير هذه الأمثلة التي لا يتّضح فيها "المفعول به"، كقولك مثلاً: سَمِعَ بَكْرٌ خالدًا، وجادَلَ زيدٌ عَمْرًا، ووَلَدَت المرأةُ طفلاً، وأنجبت عالِمًا... الخ؟؟؟.

فهل المرأة هي مَن وقع منها فعلُ الولادة والإنجاب على (الطّفل) و(العالِم) في حال

(١)انظر: الأندلسي، أبوحيّان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨، ج٣، ص١٣٥٣.

إعرابهما "مفعولاً به"؟ وإذا أُعربا "مفعولاً مطلقًا". فهل الفِعل الحاصلُ من الولادة والإنجاب فعلٌ للخالق أو للمخلوق؟ وهل وقع في (سَمِعَ بَكْرٌ خالدًا) فعلٌ من الفاعل على المفعول؟

وهل الجدال في (جادلَ زيدٌ عَمرًا) خاصّ بالفاعل دون المفعول، أم أنّ المجادلة عمليّة تَشاركٍ بين الاثنين؟ وإذا كان ذلك كذلك، فَمَن الفاعِلُ وَمَن المفعولُ به؟ وإذا لم يكن كذلك، فماذا نُعرب (عَمْرًا): مفعولاً مطلقًا أم مفعولاً به؟

لكنّ المسألة في هذا المثال واضحة عند النحويين؛ إذْ تَمّ إسنادُ أَصْلِ (جادَلَ) –أي الجدال– إلى زَيْدٍ، وهو –أي جادَلَ– في الوقت نفسه متعلِّقٌ بِعَمْرو، وتعلّقُه بِه كما يقول الرّضي "لأجلِ المشاركةِ التي تَضَمّنها؛ فانتصب الثاني لأنّه مشارَك في الضّرب لا لأنّه مضروب، والمشارَك مفعول"[1]، وهذا فهم في المعنى دقيق.

أمّا في قولك (سَمِعَ بَكْرٌ خالدًا)، فإنّ مفهوم الجملة يعني: صاحَ أو تَكَلّمَ خالدٌ، لكنّ السّماع مستدٌ إلى (بَكْر)، وخالدٌ في المعنى مسموع، لذلك أُعربَ مفعولاً به.

وكيف يمكنُ لمعربٍ أنْ يعربَ: خلقَ اللّهُ السّمواتِ خلقًا؟ هل يتعدّد هنا المفعول المطلق بناءً على ما التزمه بعض المعربين من أنّ السّمواتِ مفعولٌ مطلقٌ؟ ومثله: خطّطَ المهندسُ الحديقةَ تخطيطًا حسنًا، وبنى زيدٌ البيتَ بناءً محكمًا...الخ.

لعلّ الوقوف على كثير من الأمثلة التي تَخرج مِن إسار مَن وقع عليه فِعل الفاعل، يؤدّي إلى الخروج على القواعد التي قعّدها النّحويّون، وبالتالي فلا يكون ثَمّة منهج مطّرد يُحْكِم القواعد على الأمثلة إحكامًا تامًّا. وعليه، فإنّ ما أَوْردتُه مِن المحاورة بين البَطَلْيَوسي ورجل الأدب في جدليّة التعدّي بين النّحويين والأصوليين، له أهمّيته في تأصيل العلوم وتقعيد قواعدها؛ لأنّ حَمْل علومٍ على أُصولِ عُلومٍ أُخْرى فيه خَلَطٌ واضطراب وابتعاد عن ثبات القواعد واطّرادها.

لذلك، فإنّه إذا كان (زيدًا) في قولك: ضربتُ زيدًا مفعولاً به بالنسبة لمن ضربَ زيدًا،

---

(١)شرح الشافية للرضي الأستراباذي، ١/٩٦.

فإنّ (السّموات) في قوله تعالى "خَلَقَ اللّهُ السّمواتِ" مفعولٌ به بالنسبه للّه سبحانه وتعالى، لأنّها كلّها ذاتَها وصِفتَها من فِعْله جلّ وعزّ؛ وذلك لأنّ ما لم يكن موجودًا ثمّ وُجِد بفعل مُوجِد، هو مفعول به بالنّسبة للمُوجِد، لأنّه هو القادر على إنشائه وإيجاده، كقولك: أنشأت كتابًا، ورسمتُ لوحةً، فكلّ ذلك تحت سيطرتك وإيجادك؛ وعليه فـ "كتابَ الحيوان" في قولك: ألّف الجاحظُ كتابَ الحيوان: مفعولٌ به بالنسبة لموجده (الجاحظ)، وفي قولك: حقّق عبد السلام هارون كتابَ الحيوان: مفعولٌ به بالنسبة لمن وقع منه الفعلُ عليه، وهكذا.

وعليه، فإنّه لمّا كانت مقاصد علم النحو تقوم على أساس ضبط اللسان من الوقوع في اللّحن، فإنّ (السّمواتِ، والأناسيَّ، وكتابًا، والصّالحاتِ) في الأمثلة: خَلَقَ الله السّمواتِ، و خَلَقَ الله الأناسيَّ، وأنشأتُ كتابًا، وعملوا الصّالحاتِ- تجري مجرى زيد في: ضربتُ زيدًا، وإنْ لم يقع عليها فعل الفاعل[١]، لأنّ المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل أو ما جرى مجرى الواقع.

إنّ هذا المسلك يُطْرِد القواعد ولا يشتّتها، ومن هذا المنطلق أجاب الشّيخ تاج الدّين التّبريزي (ت٧٤٦هـ) أنّه لا يُسَلِّم أنّ مِن شَرط المفعول به وُجودَه في الأعيان قبل إِيْجاد الفعل، وإنّما الشّرط توقّف عقليّة الفعل عليه، سواءٌ كان موجودًا في الخارج نحو: ضربتُ زيدًا أو ما ضربته، أم لم يكن موجودًا نحو: بنيتُ الدّارَ؛ فإنّ الأشياء متعلّقة بفعل الفاعل بحسب عقليّته، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولاً به[٢].

وأعتقد أنّ هذه الكلمة من التّبريزي فيها قولٌ فَصْلٌ في التخلّص -في مسائل معيّنة- مِن جدليّة الشّكل عند النّحويين ومضمونِها عند الأصوليين، تُطْرِد القواعد ولا تشتّتها، وتسير بالمتعلّمين على الجادّة، بما ينسجم وكلام العرب.

---

(١)انظر: محمّد حسن عواد، (رأي في المفعول المطلق)، ص١٧٢-١٧٣.

(٢)انظر: السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص١٠٠.

مصطلح "المفعول":

إذا كان جمهور النحويين يطلقون على "المفعول المطلق" مفعولاً مطلقًا، فلأنّه من بين المفعولات الأخرى لا يَحْتاج إلى جارٍّ بعده، فهو "المفعول الحقيقي؛ لأنّ الفاعل يُحْدثه ويُخْرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفِعل تدلّ عليه، والأفعالُ كلّها متعدّيةٌ إليه سواءٌ كان يتعدّى الفاعلَ أو لم يتعدَّه، نحو: ضربتُ زيدًا ضربًا، وقام زيدٌ قيامًا، وليس كذلك غيره من المفعولين"[1]، أي سواء كان الفعل لازمًا أو متعدّيًا.

وهنا يحصل لَبْس في الدّرس النّحوي؛ فإنّ إطلاق المفعول من غير تقييد بحرفٍ أو كلمة "مطلق"، ينصرف فيه الذّهن مباشرة إلى "المفعول به". فكما أنّ المفعولات مقيّدات بحرف جرّ، فإنّ "المفعول المطلق" عند النحويين مقيّد بـ "مطلق"، وهو الذي يُقال في حَدِّه: الاسم الذي يُؤتَى به لتوكيد عامله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده.

لذلك، فإنّ ما دَرَج عليه الأصوليّون من إطلاق "المفعول" على "المفعول المطلق"، إنّما كان ذلك لأنّ المساحة المباحة له عندهم أوسع منها عند النحويين؛ ذلك أنّه يشتمل على المصدر وما ينوب عنه (المُقتَصَر عليهما عند النّحويين)، وغيرَه من الأسماء الأخرى التي تكون معمولةً للأفعال العامّة، لذلك أثبت السّبكيُّ في رسالته هذه أنّ "كلّ مصدرٍ مفعولٌ مطلق، وليس كلُّ مفعولٍ مطلقٍ مصدرًا".

ومع ذلك، وبصرف النّظر عن مباحث الأصوليين في هذه البابة، فإنّ استعمال مصطلح "مفعول مطلق" مقابل مصطلح "مفعول" لا مفرّ منه، حتى يكون هذا القيد "مطلق" مَخْرجًا للمفعول به مراعاةً لشيوعه، "واحترازًا من خلط الدّلالات واضطراب المفاهيم"[2]، لأنّ إطلاق كلمة "مفعول" تنصرف إلى المفعول به لا المفعول المطلق، فكأنّما هي عُرفٌ لغويّ عام.

---

(١)شرح المفصّل لابن يعيش، ١١٠/١.

(٢)علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص١٦٧.

اللازم والمتعدّي:

إنّ ارتباط "المفعول المطلق" بمسألة اللزوم والتّعدّي له دلالته في رسالة "السّبكي"، فإذا كان النّحويون يقسّمون الأفعال إلى قسمين:

١. فعل لازم: لا يتعدّى أثرُه فاعلَه ولا يتجاوزه إلى المفعول به.

٢. فعل متعدٍّ: يصل إلى المفعول به بغير حرف الجرّ.

فإنّ الفعل لازمًا كان أو متعديًا، عامًّا كان أو خاصًّا- يصلُ إلى المصدر المفعول المطلق أو ما ينوب عنه، على طريقة النّحويين في بحث اللازم والمتعدّي، دونما حاجة إلى بَسْط تفريعاتهم في هذا المقام.

أمّا الأفعالُ عند الأصوليين –فكما عرضها السّبكي- تنقسم إلى قسمين: أفعالٍ عامّة، وأفعالٍ خاصّة. وليس ثمّة مشكلة في الأفعال الخاصّة. فهم يلتقون فيها مع النحويين في بحث اللازم والمتعدّي، بيد أنّ المغايرة بينهم تتصل بالأفعال العامّة، المرتبطة بأفعال الخالق وأفعال العباد.

ولمعرفة تعدّي الأفعال العامّة أو لزومها، فإنّه يُنظَر إليها من حيث مدلولُها، فهي يُعبَّر بها تارةً عن الفعل المتعدّي، وتارة أخرى عن الفعل اللازم.

لكنّ مدلولَها أعمُّ من اللازم والمتعدّي، لذلك لا يُوصَف هذا المدلولُ بأنّه لازمٌ ولا بأنّه متعدٍّ، لأنّه يمكن أن يكون واحدًا منهما؛ فالفعلُ (عَمِلَ) مدلولُه مطلقُ العَمَل، وهذا المدلول العامّ لا يتعدّى، لكن إذا أُريدَ به (عَمَلٌ خاصّ) تَعَدّى هذا العَمَلُ الخاصّ لا مُطلقُ العمل.

ثَمّة فرقٌ بين قولك: عَمِلتُ الخلَّ وخَلَّلتُ الخَلَّ؛ ففي الثاني أردتَ بالعمل عملاً خاصًّا فتعدّى إلى ما بعده، لا مُطلق العمل الموجود في المثال الأول، ومثله عملتُ طعامًا وأكلتُ طعامًا، إذْ أردتَ بالأكل معنىً خاصًّا فتعدّى، ولم يتحقّق هذا المعنى في المثال الأول المنصرفِ إلى مطلق العمل.

من هنا نشأ الخلاف في تعدّي الأفعال العامّة ولزومها، وصار المنصوب في الأفعال

العامّة التي ليس لها دلالة خاصّة يُعربُ مفعولاً مطلقًا، في حين إذا تَخَصّصت صارت كالأفعال الخاصّة المتعدّية، فينصب ما بعدها على المفعول به على طريقة النحويين.

وعليه، فإنّ الأفعال العامّة موجودةٌ بالفعل، بعكس الأفعال الخاصّة (كالضّرب والأكل والشّرب)، فإنّها ليست موجودةً بالفعل بل الفعل واقع عليها.

* * *

مؤلّف الرّسالة:

الإمام تَقيُّ الدِّينِ السُّبْكيّ (٧٥٦هـ)

هو الإمام، الفقيه، الحافظ، المفسِّر، النّحويّ، اللغويّ، الشّيخ أبو الحسن، تقيّ الدّين، عليّ بنُ عبد الكافي، السُّبْكيّ[1].

وُلد بـ (سُبْك)[2] سنة (٦٨٣هـ)، وقَدِم به والده[3] إلى القاهرة، فتتلمذ فيها على كبار العلماء والأئمة؛ فأخذ الحديث عن الحافظ شرف الدِّين الدِّمياطي (ت ٧٠٥هـ)، والفقهَ عن شيخ الشّافعيّة نجم الدّين بن الرِّفعة (ت ٧١٠هـ)، وحفظ "التنبيه" لأبي إسحاق الشّيرازي (ت ٤٧٦هـ)، والأصولَ عن الإمام النّظّار علاء الدِّين الباجي (ت٧١١هـ)، وقرأ النحوَ والعربيَّةَ على الشيخ الإمام أبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وصَحِب في التّصوّف الإمام ابنَ عطاء الله السّكندري (ت ٧٠٩هـ)، وقرأ القراءاتِ على الشيخ تقيّ الدِّين بن الصّائغ (ت ٧٢٥هـ).

كان رحمه الله ذا حافظة قويَّة، مكّنَتْه أنْ يكون بارعًا في الفقه والأصول والعربيّة وشتّى أنواعِ العلوم، فغدا عالماً نِحريراً يُشارُ إليه ويُرحل؛ فقد تَفَقَّه به جَماعةٌ من الفقهاء والأئمة الكبار، كالشّيخ جمال الدّين الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، والقاضي شمس الدّين بن النّقيب (ت ٧٤٥هـ)، وسمع منه الحفاظُ الذين طارت شهرتهم فعمّت الآفاق:

---

(١) اعتمدتُ في ترجمة السّبكي على: السّبكي، تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ج١٠، ص١٣٩– ٣٣٨. وابن قاضي شهبة، طبقات الفقهاء الشّافعيّة، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ج٢، ص١١٦–١٢٠. وله تراجم في: طبقات الشافعيّة للإسنوي ج٢، ص٧٥، وطبقات القرّاء لابن الجزري ج١، ص٥٥١، والدّرر الكامنة لابن حجر ج٣، ص٦٣، وبغية الوُعاة للسّيوطي ج٢، ص١٧٦، وطبقات المفسّرين للداوودي ج١، ص٤١٢، وشذرات الذهب ج٦، ص١٨٠، والبدر الطالع ج١، ص٤٦٧، وغيرها.

(٢) بضم أوله وسكون ثانيه: اسم موضع، من أعمال الشّرقية في مصر (الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧، ج٥–٦، ص١٩).

(٣) القاضي الكبير زين الدين السّبكي، له ترجمة في طبقات الشّافعيّة الكبرى للتاج السّبكي، ج١٠، ص٨٩–٩٤.

أبـو محمـدٍ البِرْزالـي (ت ٧٣٩هـ)، وأبـو الحجّـاج المِـزِّي (ت٧٤٢هـ)، وأبـو عبـد الله الـذّهبي (ت٧٤٨هـ) وغيرهم كثير.

وتقلّـد وظـائف علميّــة وقـضائيّة؛ إذْ أفتـى وصـنّف ودرّس فـي القـاهرة بالمدرســتين المنـصوريّة والـسّيفيّة وغيرهمـا، ثـمّ انتقـل إلـى الـشام، فـولِيَ قـضاء دمـشق بعـد وفـاة القاضي جـلال الـدّين القزوينـي سـنة (ت ٧٣٩هـ)، "فـأزال عَطَلَـه، وأزاحَ خَطَلَـه، وأصلح فاسـدَه، ونَفَّـق كاسِـدَه" علـى حـدِّ تعبيـر الأديـب ابـن فـضل الله العمـري[1] (ت ٧٤٩هـ). وكذلك أُسنِدت إليه فيها خطابـةُ الجـامع الأُمـوي، وهـو منصب لا يعتليه إلاّ العلماءُ ذوو الشّأن الكبار، قال الذَّهبي لولده التّاج: إنَّه ما صَعِد هذا المنبر بعد ابن عبد السَّلام أعظمُ منه[2].

ثم انتهت إليه بعد وفاة الحافظ المِزِّي مشيخةُ "دار الحديث الأشرفيّة" بالاستحقاق، قال ولدُه تاجُ الدين: إنَّـه مـا دخلهـا أعلمُ منه، ولا أحفـظ مـن المِزِّي، ولا أورعُ مـن النَّووي (ت٦٧٦هـ) وابنِ الصَّلاح[3] (ت٦٤٣هـ).

وقد روى التاج السبّكي عن الإمام الذَّهبي أنَّه قال في والده: "كان صادقًا متثبتًا، خيِّرًا ديِّنًا متواضعًا، حَسَنَ الـسَّمتِ، مِن أَوْعيـة العلم؛ يَدْري الفقـهَ ويُقـرِّره، وعلـمَ الحـديث ويحـرِّره، والأصـولَ ويقرِئُهـا، والعربيَّـة ويحقّقهـا... وقـد بقـي فـي زمانـه الملحـوظ إليـه بالتحقيق والفضل"[4].

عاد الإمام السّبكي إلى القاهرة بعد علَّةٍ أصابته، وبقي فيها لم يغادرها إلى أنْ وافته

---

(١) انظر: العمري، ابن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد خريسات وآخرين، ط١، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ٢٠٠١، ج٥، ص٥١١.

(٢)السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٦٩.

(٣)السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٦٩. ودار الحديث: بناها في سوق العصرونيّة القديمة بدمشق– الملك الأشرف موسى بن العادل الأيوبي (ت٦٣٥هـ) سنة (٦٣٤هـ)، فنسبت إليه. وكان الشيخ ابن الصّلاح (ت٦٤٣هـ) أوّل من تسلّم مشيخة الدار، والنّووي (ت٦٧٦هـ) رابعهم بعد أبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ)، والحافظ المِزّي (ت٧٤٢هـ) التاسع منهم. انظر: النعيمي، عبد القادر، الدارس في تاريخ المدارس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ج١، ص١٥ وما بعدها.

(٤)السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٤٨.

المنيَّة سنة (٧٥٦هـ)، تَغمّده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جنانه.

كان السُّبكيُّ فضلاً عن كونه علمًا مُبَرِّزًا متفرِّدًا في العلوم الشَّرعيَّة والأصول – إماماً كبيراً في العربيَّة، له فيها إسهاماتٌ ومباحثاتٌ دقيقةٌ، إنْ دلَّتْ فإنّما تدلُّ على رسوخه في العلم، وطول باعه في العربيّة؛ ذلك أنَّه فقيهٌ حافظٌ مفسِّرٌ جَدَليٌّ نظَّار، ولا مندوحة لمن حَوى هذه العلومَ وغيرَها مِن أنْ يكون مِن المبرّزين في علوم الآلة، قال فيه تلميذه الصَّفديّ (ت ٧٦٤هـ) يَكشف عن شخصيّته في النّحو والعربيَّة: "وأمَّا النَّحو، فالفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) ترجَّل إليه يطلب إعظامه، والزَّجَّاجيُّ (ت ٣٣٧هـ) تكسّر جمعُه وما فاز بالسَّلامة. وأمَّا اللغةُ، فالجوهريُّ (ت ٤٠٠هـ) ما لصحاحه قيمةٌ، والأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) أظلمت لياليه البهيمة"[١]. بل إنّه – كما يروي ولده التاج عن تلاميذه – قُدْوةُ النَّحاة، ورُحَلَةُ الأدب، وترجمان لغة العرب[٢].

ويقول التَّاج في حديثه عن تَضلّع والده من علوم العربيَّة: "وأمّا استحضاره لأبيات العرب وأمثالها ولغتها فأمرٌ غريب؛ لقد كانوا يَقرؤون عليه "الكشّاف"[٣]، فإذا مَرَّ بِهم بيتٌ من الشِّعر، سَرَدَ القصيدةَ غالبها أو عامَّتها من حفظه، وعزاها على قائلها، وربَّما أخذ في ذِكْر نظائرها. وأما استحضاره لكتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وكتاب المقرَّب لابن عصفور (ت ٦٦٣هـ)، فكان عجيباً، ولعلَّه درس عليهما[٤].

---

(١)الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، أعيان العصر وأعوان النّصر، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨، ج٣، ص٤١٩.

(٢)السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٦١.

(٣) للإمام تقي الدين السّبكي كتاب على الكشّاف عنوانه: "سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف"، يعود سبب تأليفه إلى أنّه لمّا انتهى إلى الكلام على قوله تعالى "إنّه لقول رسول كريم" في سورة التكوير، أعرض عنه، وكتب كتابه المشار إليه وقال فيه: "قد رأيت كلامه على قوله تعالى "عفا الله عنك" (التوبة: ٤٣)، وكلامه في سورة التحريم في الزّلّة، وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير خلق الله تعالى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأعرضت عن إقراء كتابه حياءً من النبي صلى الله عليه وسلم، مع ما في كتابه من الفوائد والنّكت البديعة".ا

نظر: السّبكي، تاج الدّين (ت٧٧١هـ/١٣٦٩م)، معيد النّعم ومبيد النّقم، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨٠-٨١.

(٤)السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص ١٩٨.

رسائله في العربية :

لقد غلبت العلوم الشرعيَّةُ والأصول وما هو من بابتها على شخصيَّة الإمام تقيّ الدّين السُّبكي، فكانت له فيها مطوَّلاتٌ وشروحٌ[1]. لذلك، فإنَّ إسهامه في العربيَّة جاء من خلال رسائلَ تعالج قضايا محدّدة في اللغة والنّحو، ذاتِ صلةٍ وثيقةٍ بعلوم الشّرع والدِّين، وأذكر هنا ثَبَتًا بما تَيسَّر لي الاطلاع عليه، مرتباً على حروف الهجاء:

١- الاتّساق في بقاء وجه الاشتقاق.

٢- أحكام (كلّ) وما عليه تدلّ[٢].

٣- الإعمال في معنى الإبدال[٣].

٤- الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض.

٥- الاقتناص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص.

٦- الإقناع في الكلام على أنَّ (لو) للامتناع[٤].

٧- الألفاظ: هل وضعت بإزاء المعاني الذّهنية أو الخارجية ؟

٨- أمثلة المشتق: أرجوزة أسماها "لمعةُ الإشراق في أمثلة الاشتقاق"[٥].

٩- بذل الهمَّة في إفراد العَم وجمع العمَّة[٦].

١٠- بيان حكم الرَّبط في اعتراض الشَّرط على الشرط[٧].

---

(١)انظر مصنّفاته: السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص٣٠٧- ٣١٥. وهي بين رسائل قصيرة ذات موضوع محدّد، ومجلّدات ضخمة تعالج علوماً بطولها. وهي في جملتها تزيد على (١٥٠) مئة وخمسين كتابًا.

(٢)طبع مرتين: الأولى في مصر بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر سنة ١٩٨٥، والثانية في العراق بتحقيق طه محسن سنة ٢٠٠٠.

(٣)قُمْتُ بتحقيقِها، وقُبِلَت للنّشرِ في مَجلّة الأَحْمَديّة – دُبي (العدد ٢٥).

(٤)أدرجها التاج السّبكي في طبقاته، ١٠/٢٧٧-٢٨٠.

(٥)انظر: الطبقات للسّبكي، (١٠/١٨٦-١٩٠).

(٦) انظر: السّبكي، تقيّ الدين، فتاوى السّبكي، تحقيق حسام الدين القدسي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢، ١/٨٧-٩١.

(٧)حُقّقت ضمن رسالة جامعيّة في جامعة أم القرى بمكّة المكرّمة، سنة ١٤١٤هـ.

١١- بيانُ المُحتمَل في تَعديةِ (عَمِلَ) [١].

١٢- التعظيم والمِنَّة في "لتؤمِنُنَّ به ولتنصُرُنَّه"[٢].

١٣- التَّهدِّي إلى معنى التَّعدِّي، وهي الرّسالة التي بين أيدينا.

١٤- حِكمة وضع الظاهر بدل المضمر في "استَطْعَما أهْلَها"[٣].

١٥- الحِلم والأناة في إعراب "غير ناظرين إناه"[٤].

١٦- الرّفْدَة في معنى وَحْدَه[٥].

١٧- مسألة في الاستثناءات النّحويّة[٦].

١٨- مسألة لغوية في "يُهَريق الماء"[٧].

١٩- مسألة نحوية: هل يقال العشر الأواخر؟[٨].

٢٠- مسألة نحوية فقهية: طَلَّقْتكِ إنّ دخلتِ الدار، وإنْ دخلتِ الدار طلقتكِ[٩].

٢١- مسألة نحوية فقهية: هل يقال: ما أعظم الله[١٠] !؟

٢٢- مَن أقسطوا وَمَن غَلَوا في حُكم من يقول (لو)[١١].

---

(١)أدرجها السّيوطي في: الأشباه والنظائر، ٤/٩٢-٩٩.

(٢)مدرجة في "فتاوى السُّبكي"، ٣٨/١-٤١، ونشرها الشيخ علي أسعد رباجي ضمن مجموعة رسائل بعنوان: الرسائل المصطفيّة في الرسائل المحمَّدية.

(٣) مُدرجةٌ في "الأشباه والنظائر" للسّيوطي، ٤/١٠٢-١٠٤.

(٤) مُدْرجةٌ في "فتاوى السُّبكي"، ٩٥/١-١٠٢، و"الأشباه والنظائر" للسّيوطي، ٤/١٢٥-١٣٣.

(٥)أدرجها السّيوطي في "الاشباه والنظائر"، ٤/١١٢-١١٧، وأدرج بعضها في عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، تحقيق سلمان القضاة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤، ٢/٣٨٦-٣٨٧. ونشرها الدكتور عبد الإله نبهان في مجلة التراث العربي، ع١٧/١٩٨٤.

(٦)طبعت مع رسالة (نيل العُلا بالعطف بـ (لا)) في كتاب واحد، بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر، ١٩٨٩.

(٧)انظر: فتاوى السُّبكي، ٢/٦٣٢-٦٣٥.

(٨)انظر: السابق، ٢/٦٤١-٦٤٢.

(٩) انظر: السابق، ٢٥/١-٣١، ٢/٦٤٢-٦٤٤.

(١٠)انظر: السابق، ٢/٣٢٠-٣٢٣، والأشباه والنظائر للسّيوطي، ٤/١٠٨-١١٠.

(١١)أدرجها السّيوطي في عقود الزّبرجد، ٣/٤٥٨-٤٦٢.

٢٣- نيلُ العُلا بالعطف بـ (لا)[١].

٢٤- وَشْي الحُلَى في تأكيد النفي بـ (لا).

ومَن يُطالع في "فتاوى السُّبكي" ويُمعن النظر فيها، يَلوح له مدى اهتمام الإمام السبكي بعلوم العربية؛ فقد حوى كثيراً من المسائل اللغويّة والقواعد النحويَّة، التي هي أدواتٌ مُجلِّية بين يدي أبحاث الفقه والتفسير[٢].

وللشّيخ تقيّ الدّين آراء متفرِّدةٌ في البيان والنحو، ذكر التّاجُ السّبكي بعضاً منها في "الطبقات"[٣]، مثل: الجارّ والمجرور يأتي عمدةً في الكلام، وتقديمُ المعمول يفيد الاختصاص، والاختصاصُ غيرُ الحصر، وتعميمُ النكرة في سياق النّفي يكون باللزوم لا بالوضع، وشبهُ الجملة إذا وقع خبراً يكون خبراً دون تقدير "كائنٍ" أو "استقرّ"، و(مَن) الاستفهامية ليست للعموم في الإفراد بل للماهيّة، وقولُك: مَن عندك؟ يُطلبُ به التصوّرُ لا التّصديقُ، والجوابُ فيها مُفردٌ لا مركّبٌ، ولا يُقدّر له مبتدأٌ ولا خبرٌ.

رسالة التهدّي:

تعدّ هذه الرسالة التي عالج فيها الإمام السّبكي لطيفة من اللطائف اللغويّة، واحدةً من بين الرّسائل الكثيرة التي اختلطت فيها مصطلحات العلوم المختلفة، ذلك أنّه فضلاً عن إمامته في الفقه والأصول، كان ذا دراية منقطعة النّظير، وإتقانٍ لعلوم أُخرى ومنها عِلْم النّحو والعربيّة، وعِلْمُ المنطق الذي يقول شيخُ السّبكي سيف الدين

---

(١) أدرجها السّيوطي في الأشباه والنظائر، ٤/ ١١٧-١٢٥. وطبعت بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر، ١٩٨٩.

(٢) للباحث سعيد بن خلف أطروحة علميّة، كتبها في كليّة اللغة العربيّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، بعنوان: "آراء تقيّ الدين السّبكي النحويّة والتّصريفيّة في كتابَيْه "الفتاوَى" و "إبراز الحِكَم" جمعًا ودراسةً"، وللباحثة نورة أمين البساطي أطروحة أخرى بعنوان: "تقيّ الدين السّبكي وجهوده النحويّة" مع تحقيق رسالته "بيان حكم الرّبط في اعتراض الشّرط على الشّرط". تقدّمت بها لنيل درجة الماجستير في كليّة اللغة العربيّة بجامعة أم القرى سنة ١٤١٤هـ. لم أتمكّن من الظّفر بهما.

(٣) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص٢٨٧، ٣٠٤.

البغدادي (ت ٧٠٥هـ) فيه: "لم أرَ في العَجَم ولا في العَرَب مَن يَعْرف المعقولاتِ مثلَه"[1].

اعتمد السّبكي في الرّسالة على علم المنطق مستخدمًا بعض المصطلحات مثل: الذّات، والجوهر، والعَرَض، والعالَم، والعلّة، وغيرها، كما أنّ اعتماده على مبحث "الحقيقة والمجاز" من مباحث علم أصول الفقه، كان واضحًا جليًّا عندما تحدّث على الأفعال العامّة والأفعال الخاصّة، وبوحي من هذه الأفعال كان ثَمّة تداخل في مصطلحات المفعول به والمفعول المطلق، وأيّ منهما يطلق عليه مصطلح "المفعول" من غير تقييد؟!

أصلُ هذه الرّسالة سؤالٌ طَرَحَه أحَدُ الحاضرين في مَجْلسٍ للشّيخ تقيّ الدّين السّبكي سأله فيه: لِمَ لا قِيلَ في قوله تعالى: ﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَـٰلِحًا** ﴾ [المؤمنون:٥١]: كُلُوا طَيّبًا واعملوا صالحًا؟ فأجابه: لو قال ذلك لَاحْتَمَل "طيّبًا" أنْ يكونَ مفعولاً به معنًى لمصدرٍ محذوفٍ (نعتًا)، والتقدير: كلوا أكلاً طيّبًا. فنازعه السّائل بقوله: اعملوا صالحًا، فأجابه: لا؛ لأنَّ الصَّالح هو نفسُ العمل، كالصَّلاة فإنّها نفسُ فِعلِ المُصلّي وعَمَلِه لا معمولِه.

ولمّا طال الحديث في المجلس، وأفضى إلى جدال واعتراض، أخذ السّبكي في الردّ على المتسائلين المعارضين بكتابة هذه الرّسالة القيّمة، التي لم يخرج فيها عن طريقة الأصوليين في تقسيمه الأفعال إلى قسمين: عامّة وخاصّة، وما يحدث في "الأفعال العامّة" عن فِعل الفاعل من ذاتٍ، وهذا لا يكون من فِعل العباد لأنّ الذّوات ليست من فعلهم، وما يحدث فيها عن فِعل الفاعل من الصّور الصّناعيّة في المحاريب والتّماثيل، وهذه ليست مادّتها من فعل العباد كالخشب والحديد مثلاً، وإنّما فِعْلهم ما حصل بأثر الصّنعة فصار جسمًا وصورة؛ فجعل السّبكي أربع مراتب يُنظر فيها في الأفعال العامّة، وهي المعاني الأربعة: المعنى اللازم لها، والمعنى المتعدّي، وما يحدث عن فعل الفاعل من ذات، وما يحدث عن فعله من الصّور الصّناعيّة.

---

(١)طبقات الشافعيّة الكبرى للسبكي، ج١٠، ص١٩٧.

لذلك، وجد أنّ الفعلَ (عَمِل) –من الأفعال العامّة– إنْ كانَ مَعمولُه ذاتًا أو صِفةً غيرَ صناعيّةٍ تَعَدّى؛ وذلك إذا انْتَسَبَ إلى الله تعالى، وتَسميةُ ما تَعدّى إليه في هذه الحالةِ مفعولاً به على مقتضى صناعةِ النّحوِ، وإلاّ فهو مفعولٌ مطلقٌ.

وإنْ كان معمولُها صفةً صناعيّةً، فيصحّ إعرابُه "مفعولاً به" لوقوع الفعل، ويَصِحّ جَعْلُه "مفعولاً مطلقًا" كالذّات على سبيل المجاز.

وإنْ كان معمولُها ليس ذاتًا ولا صفةً طبيعيّةً ولا صناعيّةً، لم يكن إلاّ نفسَ العمل؛ فلا تكون متعدّيةً بل تكون لازمةً كقوله: ﴿ اِعْمَلُوا صالِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]، وعَمِلتُ صلاةً وصومًا ونحو ذلك.

ويرى أنّه لا فرق بين قولك: عَمِلتُ صلاةً وبين: صَلّيتُ صلاةً؛ فكلٌّ منهما لازمٌ، وذهب إلى أنّ مَنْ يزعم خلافَ ذلك لم يَعرفِ النّحوَ ولا المفعولَ من وجهة نظره التي لا تُوافق هَوًى عند النحويين، لذلك ذهب إلى أنّك لو قلتَ: صلّيت الظُّهْرَ، فإنّ انتصابه يكون على المصدر كقولك: رَجَعَ القَهْقَرَى؛ لأنّ الظُّهْرَ نَوْعُ الصّلاة، ويرى أنّه لا يَصِحّ أنْ يكونَ مفعولاً به إلاّ على نوعٍ من المجاز، ولا ضرورة إليه.

أمّا الأفعال الخاصّة، فهي ضربان كذلك: متعدّية ولازمة، وهي عنده الأكثر مثل: قامَ وقَعَدَ وخَرَجَ في اللازم، وضَرَبَ وأَكَلَ وشَرِبَ في المتعدّي، ويرى[1] أنّه إنّما كَثُر هذا الضّرب الخاصّ لازمًا ومتعدّيًا؛ لأنّه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاصّ، والأمرِ به، والنهيِ عنه، ونحو ذلك.

والسّبكي مع أنّه كان يدور في فلك النحويين في بعض الأحيان، إلاّ أنّه كان يمثّل رأي الأصوليين خير تمثيل في الأفعال العامّة والخاصّة، ولعلّ الفرق بين الفريقين يعود إلى الفرق بين الشّكل والمعنى؛ فإذا كان الأصوليّون اعتمدوا المعنى في تخريج الأمثلة وإعرابها، فلا شكّ أنّ النّحويين كان معيارُهم في ضَبْط القواعدِ، الْمُتمثّلُ في المصطلح وتسويغ الحركات الإعرابيّة هَادِيَهم ودَليلَهم في تَخْريج الأمثلة وإعرابها.

---

(١)انظر: السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص٩٧.

القسم الثاني: النصّ المحقّق

منهج التحقيق :

للإمام تقيّ الدّين السّبكي رسالتان -من بين رسائل كثيرة في الشّريعة والعربيّة- أوردهما ولده التّاج السّبكي في "طبقات الشافعيّة الكبرى"[1]، الأولى: (التهدّي إلى معنى التعدّي)، والثانية: (بيان المحتمَل في تعدية عَمِل)، قال فيهما الإمام السّيوطي في مصنّفه (الحاوي للفتاوي): "وقد رأيتُ للشّيخ تقيّ الدّين السّبكي في هذه المسألة - يقصد مسألة (خلقَ اللهُ السّمواتِ)- بخصوصها تأليفين نفيسين، أحدهما مطوّل سمّاه (التهدّي إلى معنى التعدّي) أتى فيه بنفائس وغرائب، ثمّ لخّصه في كتاب أخصر منه سمّاه (بيان المحتمَل في تعدية عَمِل)"[2]. ولعلّ من يُمعن النّظر في الرّسالتين يَلحظ أنّ رسالةَ "التَّهدِّي" هي الملخّصة من الأخرى، لا ما ذهب إليه السّيوطي.

وقد رجعت في تحقيق هذه الرسالة إلى مخطوطين:

الأوّل: مجموع يحتوي على غير رسالة للسّبكي، تبدأ فيه رسالة "التهدّي" من بداية الورقة (٦٠أ)، وتنتهي بنهاية الورقة (٦٣أ)، وفي كلّ ورقة صفحتان، في كلّ صفحة (٢٥) خمسة وعشرون سطرًا. وكُتب المجموع بخطّ واضح مقروء اعتاصت[3] فيه بعضُ الكلمات؛ وذلك فيما يتّصل بالرّسم من تسهيل الهمز تارة وحذفه أخرى، واستخدام الرّموز للدلالة على بعض الكلمات، فضلاً عن اتّصال الكلام بعضه ببعض دون ترقيم أو تفقير. وقد رمزت له بالرّمز (م).

الثاني: مخطوط يتكوّن من ستّ صفحاتٍ (٢٠٩b-٢١٢a) كما هو مثبتٌ على صفحةِ حقوقِ المِلكيّةِ- ضمن مجموعٍ مُستنسخٍ عن (ميكروفيش)، مَصدرُه المكتبةُ

---

(١) انظر: ج١٠، ص٣١٢.

(٢) السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢، ج١، ص٣٠٧-٣٠٨.

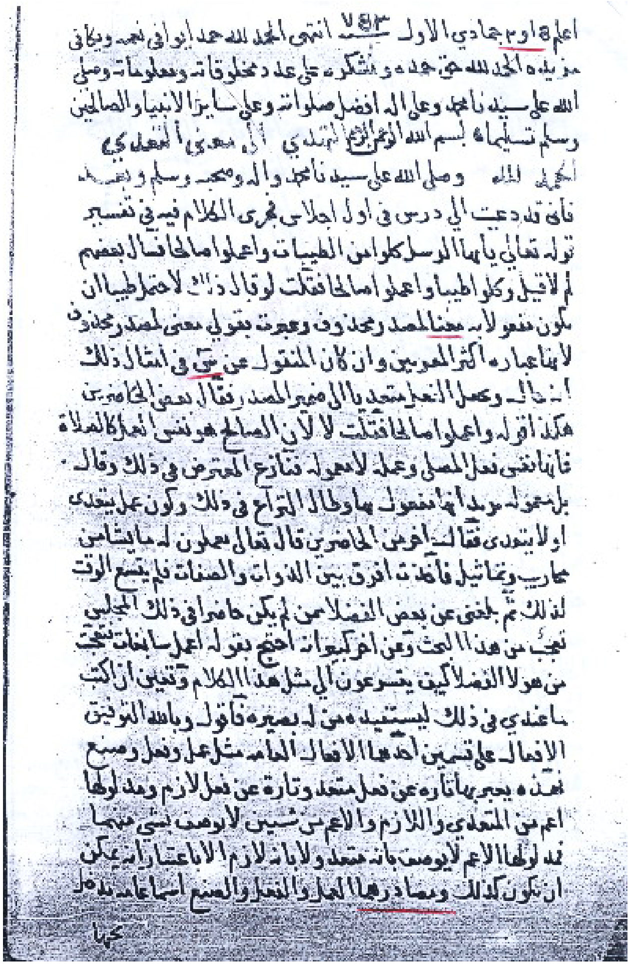
(٣)اعتاص الأمر: لم يُهتدَ فيه لجهة الصّواب، والكلمة العَوصاء: الغريبة.

البريطانيّـةُ (قـسمُ المجموعـاتِ الـشّرقيّةِ والمكتبـةِ الهنديّـةِ)، رمـزتُ لـه بـالرّمزِ (ب)، ونَسَخَه العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى عبدُ المؤمن السّبّاك سنة (٧٦٩هـ) تسعٍ وستّين وسبعِ مئةٍ للهجرة، أي بعد موت المؤلّف بثلاثَ عَشْرةَ سنةً. ولمّا كان المجموعُ (م) أكثرَ وضوحًا من المجموعِ (ب)، فقد جعلتُه أصلاً اعتمدتُ عليه في المقابلة.

وكنتُ تحرّيتُ في البحث عن نسخةٍ مطبوعةٍ من هذه الرّسالة القيّمة للإمام السّبكي، قام بنشرها أحد الباحثين المخلصين المنشغلين بإحياء التراث ونَشْره، فلم أظفر بشيء من ذلك في حدود ما علمتُ وبحثتُ؛ ذلك أنّ هذه الرّسالة كما وَصَفها أحدُ العلماء الأجلاء "تتميّز بصعوبةِ عباراتِها، وعُمقِ المعاني والقضايا التي تَحَدّث عنها الإمام السّبكي، وعُسْرِ فهمِ المرادِ في كثير من المواطن بسهولة، إضافة إلى وُجودِ بعضِ الخللِ في أسلوبِ الرِّسالة، ووجودِ بعضِ التراكيبِ المضطربة، أو الأساليبِ والتراكيبِ التي كانت سائدة في تلك الحقبة التاريخيّة، ثُمّ لم تعد مستعملة بعد ذلك حتى عصرنا الحاضرِ".

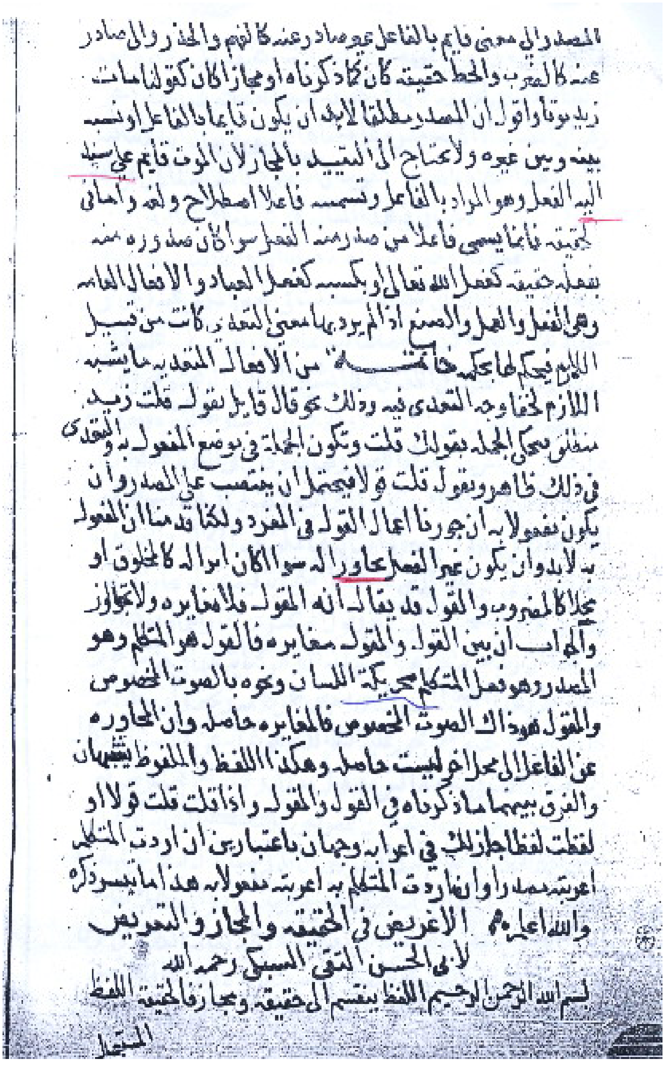
ومع ذلك، فقد حَرَصتُ على إخراج النّص بصورةٍ حَسَنةٍ؛ فقمتُ بتصويبِ الأخطاء مبيّنًا وَجْه الصّواب فيها، وضبطِ النّصّ وتفقيرِه بحسب مقتضيات المعنى والسّياق، وتوثيقِ الآيات القرآنيّة، وتَخْريج الآراء النحويّة في مظانّها من كتب النّحويين، وتَرْجَمة الأعلام، وشَرْحِ بعض المصطلحات التي استخدمها السّبكي في الرّسالة، والتّعليقِ على بعض المواطن التي مسّت الحاجةُ إلى التّعليق عليها، وتوضيحِ ما كان مبهمًا من خلال رَبْطِ أجزاء النّص وعناصره ببعض.

نماذج من المخطوط



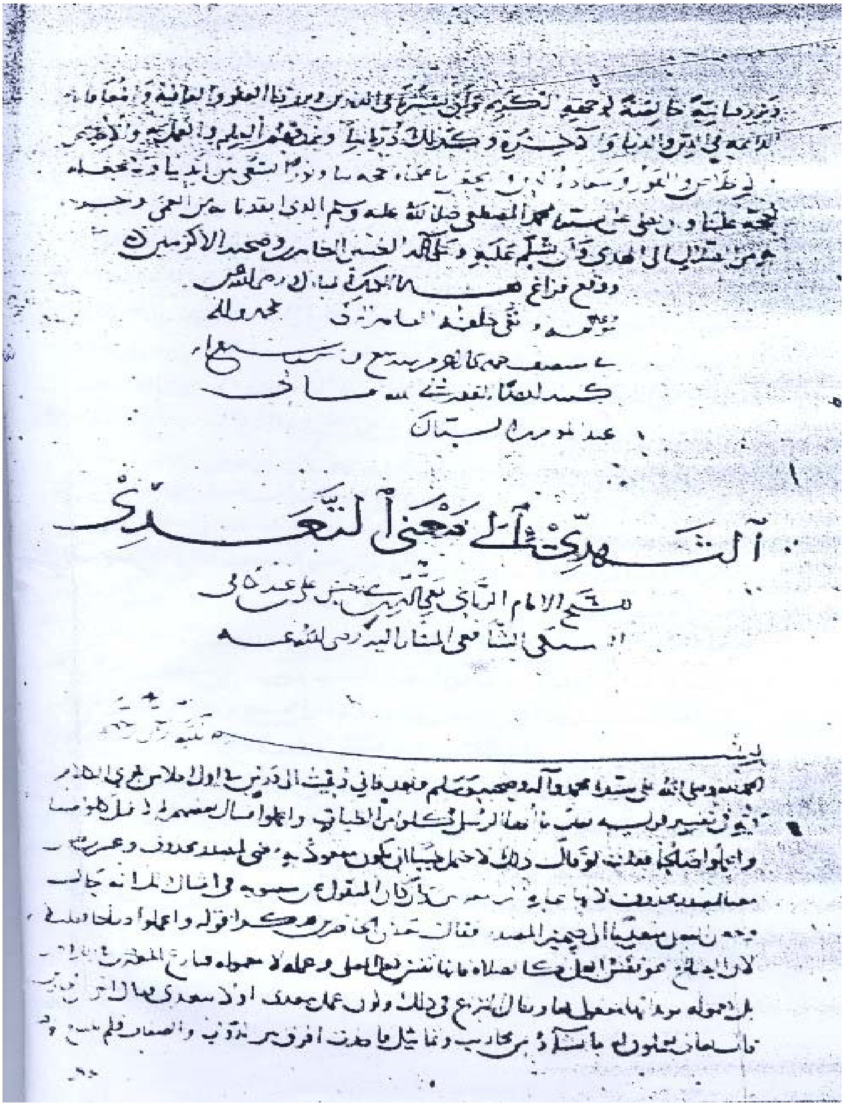
اعلم ... او ... جمادي الاول سنة ٧٤٣ انتهى الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي
مزيده الحمد لله حق حمده ونشكره على عدد مخلوقاته ومعلوماته وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله افضل صلواته وعلى ساير الانبيا والصالحين
وسلم تسليما. بسم الله الرحمن الرحيم التهدي الى معنى التعدي
الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم وبعد
فاني قد دعيت الى درس في اول اجلاسي فجرى الكلام فيه في تفسير
قوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا فسال بعضهم
لم لا قيل وكلوا طيبا واعملوا صالحا فقلت لو قال ذلك لاحتمل طيبا ان
يكون مفعولا به ومعنا المصدر ومحذوف ومعرفة بقولي معنى المصدر ومحذوف
لانها عبارة اكثر المعربين وان كان المنقول عن سي في امثال ذلك
انه حال وجعل الفعل متعديا الى ضمير المصدر فقال بعض الحاضرين
هكذا قوله واعملوا صالحا فقلت لا لان الصالح هو نفس العمل كالصلاة
فانها نفس فعل المصلي وعمله لا معموله فنازع المعترض في ذلك وقال
بل معموله وبعد انها مفعول بها وطال النزاع في ذلك وكون عمل يتعدى
او لا يتعدى فقال اخر من الحاضرين قال تعالى يعملون له ما يشاء من
محاريب وتماثيل فاخذت افرق بين الذوات والصفات فلم يتسع الوقت
لذلك ثم بلغني عن بعض الفضلا ممن لم يكن حاضرا في ذلك المجلس
تعجب من هذا البحث وعن اخر كبر انه احتج بقوله اعمل سابغات فتعجبت
من هولا الفضلا كيف يتسرعون الى مثل هذا الكلام وتعين ان اكتب
ما عندي في ذلك ليستفيده من له بصيرة فاقول وبالله التوفيق
الافعال على قسمين احدهما الافعال العامة مثل عمل وفعل وصنع
فهذه يعبر بها تارة عن فعل متعد وتارة عن فعل لازم ومدلولها
اعم من المتعدي واللازم والاعم من شيئين لا يوصف بشي منهما
فمدلولها الاعم لا يوصف بانه متعد ولا بانه لازم الا باعتبار انه يمكن
ان يكون كذلك ومصادرها العمل والفعل والصنع اسما عامة مدلولها
كلها

الصفحة الأولى (م)

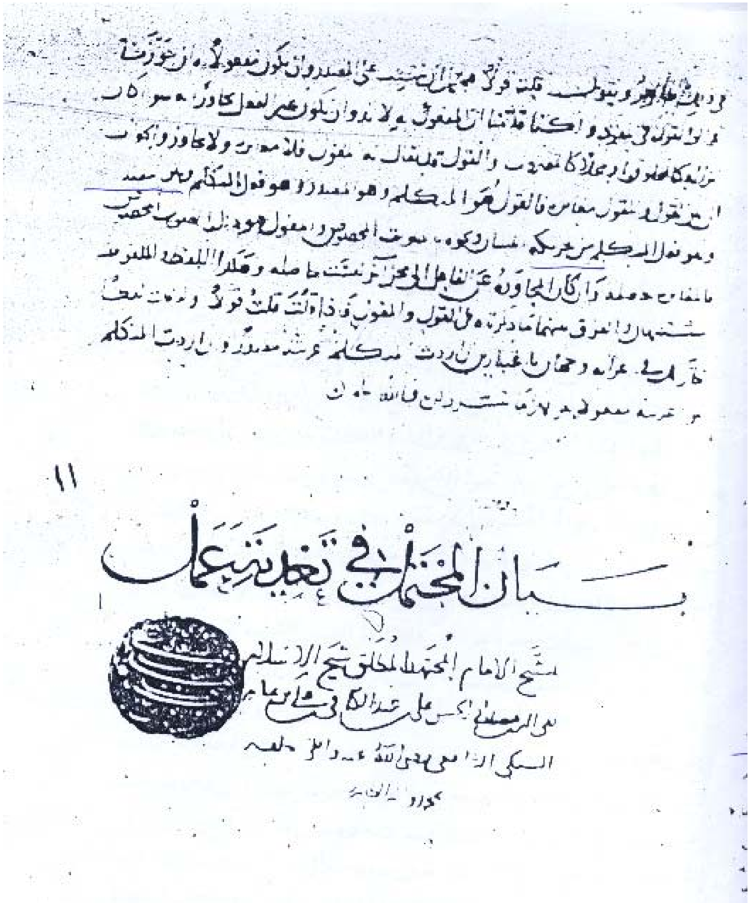


المصدر الى معنى قايم بالفاعل غير صادر عنه كالنهم والحذر والى صادر
عنه كالضرب والخط حقيقة كان كما ذكرناه او مجازا كان كقولنا مات
زيد موتا واقول ان المصدر مطلقا لابد ان يكون قايما بالفاعل او نسبة
بينه وبين غيره ولا يحتاج الى التقييد بالمجاز لان الموت قايم على سبيل
الفعل وهو المراد بالفاعل وتسميته فاعلا اصطلاح وله واما فاعل
حقيقة فانما يسمى فاعلا من صدر منه الفعل سوا كان صدر وره منه
بفعله حقيقة كفعل الله تعالى او بكسبه كفعل العباد والافعال العامة
وهي الفعل والعمل والصنع اذا لم يرد بها معنى التعدي كانت من قبيل
اللازم فيحكم لها بحكمه خاصة من الافعال المتعدية ما يشبه
اللازم لخفا وجه التعدي فيه وذلك نحو قال قايل تقول قلت زيد
منطلق فتحكي الجملة بقولك قلت وتكون الجملة في موضع المفعول به والتعدي
في ذلك ظاهر وتقول قلت قولا فيحتمل ان ينتصب على المصدر وان
يكون مفعولا به ان جوزنا اعمال القول في المفرد ولكنا قدمنا ان المفعول
به لابد وان يكون غير الفعل مجاورا له سوا كان اثرا له كالمخلوق او
محلا كالمضروب والقول قد يقال انه المقول فلا مغايرة ولا تجاوز
والجواب ان بين القول والمقول مغايرة فالقول هو التكلم وهو
المصدر وهو فعل المتكلم بحركة اللسان ونحوه بالصوت المخصوص
والمقول هو ذلك الصوت المخصوص فالمغايرة حاصلة وان المجاورة
عن الفاعل الى محل اخر ليست حاصلة وهكذا اللفظ والملفوظ يشبهان
والفرق بينهما ما ذكرناه في القول والمقول واذا قلت قلت قولا او
لفظت لفظا جاز لك في اعرابه وجهان باعتبارين ان اردت التكلم
اعربته مصدرا وان اردت المتكلم به اعربته مفعولا به هذا ما تيسر ذكره
والله اعلم الاغريض في الحقيقة والمجاز والتعريض
لابي الحسن التقي السبكي رحمه الله
بسم الله الرحمن الرحيم اللفظ ينقسم الى حقيقة ومجاز فالحقيقة اللفظ
المستعمل

الصفحة الأخيرة (م)


التهدي إلى معنى التعدي

الصفحة الأولى (ب)



الصفحة الأخيرة (ب)

النّص المحقّق:

/٦٠أ/ التَّهدّي إلى معنى التَّعدِّي

[للشّيخ الإمام الربّاني تقيّ الدّين أبي الحسن عليّ بن

عبد الكافي السّبكيّ الشّافعيّ المشار إليه رضي الله عنه][1]

(١) في "ب"، ولعلها زيادة من الناسخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله، وصلّى اللهُ على سيّدنا محمّدٍ وآله وصحبه وسلَّمَ، وبعدُ:

فإنّي [قد][١] دُعيتُ إلى درسٍ في أوّل إجْلاسٍ، فَجَرَى الكلامُ فيه في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]؛ فسأل بعضُهم: لِمَ لا قيل: كُلُوا[٢] طَيّبًا واعملوا صالحًا ؟

فقلتُ: لو قال ذلك لاَحْتَمَل "طيّبًا" أنْ يكونَ مفعولاً به معنًى[٣] لمصدرٍ محذوفٍ، وعَبّرتُ بقولي: "معنًى[٤] لمصدرٍ محذوفٍ"، لأنّها عبارةُ أكثرِ المُعْربين[٥]، وإنْ كان المنقولُ عن سيبويه[٦] في أمثال ذلك أنّه حالٌ[٧]، ويَجْعل[٨] الفعلَ متعديًا إلى ضمير المصدر.

---

(١) سقط من "ب".

(٢) في "م": وكلوا.

(٣) في "م": معنًا. ويقصد هنا بالمفعول به معنًى: النّعت؛ أي: كلوا أكلاً طيّبًا.

(٤) في "ب": مَعْنًا.

(٥)يقصد مُعْربي القرآن الكريم انظر على سبيل المثال: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، ٢١٣/١، ٤١٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٤٠٩/١، ٧٨٧/٢؛ فثمّة نصّ على ذلك.

(٦) في "م": س؛ وهو رمز لإمام النّحاة أبي بشر عمرو بن قنبر المتوفّى سنة (١٨٠هـ).

(٧)انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج١، ص٣٧٠: "باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ"، وذلك قولك: قتلته صبرًا، وأتيته مشيًا وركضًا، ولقيته فُجاءة، وكلّمته مشافهةً ...إلخ. وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ ثمّ ادعُهنّ يأتينك سعيًا ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، وقولُه: ﴿ادعوه خوفًا وطمعًا﴾ (الأعراف: ٥٦)، وقولُه على لسان نوح: ﴿ إنّي دعوتُهم جِهارًا﴾ (نوح: ٨) ...إلخ. ويُعرِب سيبويهِ وجمهورُ البصريين المصدر حالاً، وورد عن الأخفش والمبرّد أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته حالاً؛ فتأويل قولك: طلع زيدٌ بغتةً: طلع زيدٌ يبغت بغتةً. ومذهب الكوفيين: مفعول مطلق مبيّن لنوع عامله؛ فالرّكض في قولك: جاء زيدٌ ركضًا، يدلّ على نوع من أنواع المجيء. وانظر: المبرّد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٣، ص٢٣٤–٢٣٥، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢، ص٥٩، وابن مالك، جمال الدّين، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١، ج٢، ص٢٤٥، والأستراباذي، رضي الدّين، شرح الكافية في النحو، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨، ج٢، ص٧٥–٧٦، والأندلسي، ارتشاف الضّرَب، ج٣، ص١٥٧٠–١٥٧١، وابن هشام، مغني اللبيب، ص٧٢٩، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٩٨–٢٩٩، والصبّان، حاشيته على التصريح، ج٢، ص١٧٢–١٧٣، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، حواشيه على أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصريّة، بيروت، ج٢، ص٣٠٥–٣٠٦.

(٨)في ب: وجعل.

فقال بعضُ الحاضرين: هكذا قوله: واعملوا صالِحًا؟ فقلت: لا، لأنَّ الصَّالح هو نفسُ العمل، كالصَّلاة فإنّها نفسُ فِعْلِ المُصلّي وعَمَلِه لا معمولِه، فنازع المعترضُ في ذلك وقال: بل معمولُه، يريد أنّها مفعول بها، وطال النّزاع في ذلك، وكَوْنِ "عَمِلَ" يَتَعَدّى أَوْ لا يَتَعَدّى، فقال آخرُ من الحاضرين: قال تعالى: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣]، فأخذتُ أفرِّقُ بين الذّواتِ والصِّفات، فلم يتّسع الوقتُ لذلك.

ثُمّ بَلَغَني عن بعضِ الفُضلاءِ مِمّن لم يكن حاضرًا في ذلك المجلس تَعجُّبٌ من هذا البحث، وعن[1] آخرَ كبيرٍ أنّه احتجَّ بقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ [سبأ: ١١]، فتعجّبتُ من هؤلاء الفُضلاء كيف يتسرَّعون إلى مثلِ هذا الكلام، وتَعَيَّنَ أَنْ أكتبَ ما عندي في ذلك ليستفيده مَن له بصيرةٌ، فأقول وبالله التوفيق:

الأفعال على قسمين:

أحدهما الأفعال العامّةُ[2] مثل: عَمِلَ، وفَعَلَ، وصَنَعَ، فهذه يُعبَّرُ بها تارَةً عن فعلٍ متعدٍّ وتارَةً عن فعلٍ لازمٍ، ومَدلولُها أعمُّ من المتعدِّي واللّازم، والأعمُّ من شيئين لا يُوصَف بشيءٍ منهما، فمدلولُها الأعمُّ لا يُوصَفُ بأنّه متعدٌّ ولا بأنّه لازمٌ باعتبار أنّه يمكن أنْ يكون كذلك[3]. ومَصادرُها[4]: العَمَلُ، والفِعْلُ، والصُّنْعُ أسماءٌ عامَّةٌ تدخل /٦٠ب/

(١)في ب: عن.

(٢)هي أقلّ من الأفعال الخاصّة ولَم يجئْ منها إلاّ ألفاظٌ معدودة مثل: فَعَلَ، وعَمِلَ، وصَنَعَ، قال السّبكي في رسالةٍ له موسومةٌ بـ: "بيان الْمُحتمَل في تَعْدية عَمِلَ": "وإنّما جاءت هذه الأفعال، لأنّه قد يُقصد الإخبار عن جنسِ فِعْلٍ بدون تخصيص نَوْعه، إمّا للعلم بالجنس دون النوع، وإمّا لغرض أخر، وكذلك الأمر به والنهي عنه، وما أشبه ذلك، ولكنّ هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة"، المتحقّق من الأفعال الخاصّة. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ٩٧/٤. والظاهر أنّه أراد بها ما يصلح أنْ يُطلق على كلّ حَدَثٍ (عَمِلَ)، فيشمل: قال، وأكل، وشرب...

(٣)قال السّبكي في رسالته السابقة: "متى وُجِد في كلام أحدٍ من الفضلاء أنّ (عَمِلَ) متعدّية وَجَبَ حَمْلُه على ذلك، وأنّ مراده أنّها قد تكون متعدّية. وكذا إذا قيل: لازمة أو غير متعدّية وأُريدَ بِها اللزوم كما هو غالب الاصطلاح (يعني اصطلاح الأصوليين، لأنّ الغالب فيها عندهم أن تكون لازمة)، بدليل قوله في الموضع نفسه من الرّسالة: قد يراد بغير المتعدّي أنّه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو، فيصحّ بِهذا الاعتبار أن تقول: إنّ (عَمِلَ) لا تتعدّى لأنّ معناها العَمَل، والعَمَلُ مِن حيثُ هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أُريد به عَمَلٌ خاص، فيكون ذلك العملُ الخاصّ هو المتعدّي لا مُطْلقُ العَمَل، ومَدْلولُ (عَمِلَ) إنّما هو مُطْلق العَمَل، فيصحّ أنّ مدلولها لا يتعدّى، وهكذا فَعَلَ وصَنَعَ". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص٩٧.

(٤) في م: ومصادرهما.

تحتها المعاني المتعدّيةُ والمعاني اللازمةُ.

واتفق النُّحاةُ في هذه الأَفعال العامَّة على أنّ مصادرها تسمّى "مفعولاتٍ مطلقةً"، بخلاف الأفعال الخاصَّة فإنَّهم اختلفوا فيها؛ فقال جمهورُهم بإطلاقِ "المفعولِ المُطلق" على المصدر فيها أيضًا، وأنكره بعضُهم[١]، ولعلّنا نتعرّضُ له فيما بعد إنْ شاء الله تعالى.

وإنَّما اتَّفقوا على إطلاقِ "المفعولِ المُطلقِ" في مصادرِ هذه الأفعالِ العامّةِ؛ لأنَّ حقيقةَ المفعولِ ما يوجِدُه الفاعلُ خَلْقًا أو كَسْبًا[٢]، وفِعلُ الفاعلِ هو الذي أَوْجَدَه فهو مَفعولُه، وكذا المَعمولُ والمَصنوعُ، وهذا مُطَّرِدٌ في هذه الأفعال سواءٌ أُرِيدَ بِها الأفعالُ الخاصَّةُ اللازمةُ أو[٣] المتعدّية؛ فاسمُ المَفعولِ والمَعمولِ والمَصنوعِ صادقٌ على الفِعْلِ والعَمَلِ والصُّنْعِ حقيقةً، باعتبارِ أنّه مَفعولٌ مُطلقٌ لا مَفعولٌ به.

والمفعولُ به لا يُسمّى مفعولاً إلاّ على سبيل المجاز، فصار للفِعْل والعَمَلِ والصّنعِ –بحسب ما ذكرناه– معنيان: **أحدُهما** المعنى اللازمُ كالقِيَام، **والثاني** المعنى المتعدّي كالضَّرب، وكلاهما مصدرٌ ليس خارجًا عن ذات الفاعل، أعني ليس [في][٤] مَحَلٍّ خارجٍ

---

(١)ورد عن ابن العلج أنّه قَسّم المصدر المنتصب إلى ثلاثة أنواع منها "المطلق"، وأراد به ما كان من الأفعال العامّة، نحو: فعلت، وصنعت، .... انظر: همع الهوامع للسيوطي، ج٢، ص٩٤، ومحمّد حسن عواد، ابن العِلج وكتابه البسيط، مجلّة مجمع العربيّة الأردني، ع(٤٧)، ص٢١٨، وليس على ذلك جمهور النحويين، قال أبو حيان شيخ السّبكي في باب المفعول المطلق: "هو المصدر، وتسميته مطلقًا هو قول النّحويين، إلاّ خلافًا شاذًا في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فِعله عامّا كصنعتُ وفعلتُ". انظر له: ارتشاف الضَّرَب، ج٣، ص١٣٥٣. وقال السّبكي في رسالته "بيان المحتمَل في تعدية عَمِلَ": "اتّفق النّحاة على أنْ يطلق على مصادر هذه الأفعال –يقصد العامّة– اسم المفعول المطلق بخلاف الأفعال الخاصّة؛ لا يصدق على الضَّرْب أنّه مفعول عند بعضهم وإنْ كان هو مفعولاً في الحقيقة، ولا شكّ أنّه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص٩٧.

(٢)المفعول على الحقيقة –كما يقول الجرجاني– ما أخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود، والمصدر بهذه الصّفة، وإذا كان ذلك كذلك سُمّي المطلق. انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٥٨٠.

(٣)في ب: أم.

(٤) ساقطة من م.

عن ذاته، بل هو إمّا مَعْنًى قائمٌ بالفاعل أو نِسبةٌ صادرةٌ عنه[١]، وكلٌّ منهما مفعولٌ حقيقيٌّ، ولكنّه لا يسمّى مفعولاً في الصِّناعة[٢] ولا يُبنى له اسمُ مفعول؛ فلذلك لا يُوصَف فعله بالتعدّي، لأنّ شرط الفعل المتعدّي أنْ يُبنى منه اسمُ مفعول، وهنا[٣] معنيان آخران:

أحدهما:

ما[٤] يَحْدث عن فِعْل الفاعل من ذاتٍ، وهذا لا يكون في فِعْل العباد لقيامِ الإجماع ودليلِ العقلِ على أنَّ الذّواتِ ليست مِن فِعْلهم[٥]، وإنّما يكون ذلك في فِعْل اللهِ تعالى؛ فإنّ العالَمَ حادِثٌ عن فِعلِ الله تعالى وعَمَلِه[٦] وصَنْعتِه؛ فإطلاقُ المَصْنوع والمَعْمول والمَفْعول على العالَم بالنّسبة إلى الله تعالى حقيقةٌ.

وإذا قلتَ: صَنَعَ اللهُ العالَمَ، أو فَعَله، أو عَمِلَه، أو خَلَقَه، أو أَوْجَده، يُعد اختيارُ ابنِ

---

(١)المصدر –على ما يقول ابن مالك– اسم دالّ على معنى قائم بفاعل كحُسْن وفَهْم، ودالّ على معنى صادر عن فاعل كخَطّ وخِياطة. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص١٠٧. وكلمة (نِسْبَة) الواردة في كلام السّبكي، هي مدلول للفعل أضافه متأخّرو النّحاة لمدلوليه الآخرين (الحَدَث والزَّمَن)، وإنّما ذلك في النّحو بتأثير من أصول الفقه. انظر: البحث النّحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ط١، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص١٤٤، ١٤٥.

(٢)يقصد مفعولاً به عند أهل الصّنعة، لأنّ المفعول به كما يقول السّبكي في "بيان المحتمَل في تعدية عَمِلَ": "هو الذي بنى النّحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدٌ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب، هو محلّ تلك الأفعال وليست مفعولة، وإنّما هي مفعول بها... ومعنى قول النّحاة "مفعول به": أنّه مفعول به شيء من الأحداث، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به، وهو المصدر، وسمّاه النّحاة مفعولاً مطلقاً". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص٩٢–٩٣.

(٣)في م + ب: وهما، والصّواب ما أثبتناه.

(٤)في م: لا.

(٥)أجمع العقلاء من الأنام في الجاهلية والإسلام –كما يقول السّهيلي– على أنّ أفعال الآدميين لا تتعلّق بالجواهر والأجسام، لا تقول: عملتُ جبلاً، ولا صنعتُ جملاً، ولا حديداً، ولا حجراً، ولا تراباً، ولا شجراً؛ فإذا ثبت ذلك وقلت: أعجبني ما عملت، وما فعل زيدٌ، فإنّما تعني الحدث. انظر: السّهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٨٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ص٨٦٧.

(٦)في م: وعِلْمه، وصوابه ما في ب لاقتران العمل بالفعل والصّنع، كما هو مطّرد في الرّسالة.

الحاجب[1] في "أماليه" أنّه يُتَصَوّر على المصدر بناءً على أنّ الخَلْقَ هو المخلوق[2]، وهذا الاختيارُ على هذا القدر صحيحٌ.

وأمّا إذا قلنا الخَلْقُ غير المخلوق، وهو الذي يُفَرّع عليه النّحويّون، فالعالَمُ مفعولٌ به في جميع ذلك، والإطلاقُ في جميع /٦١أ/ ذلك صحيحٌ. والمفعولُ هنا غيرُ المفعول بخلافه في المعنيين الأوّلين[3]؛ فإنّ الفعلَ في المعنيين الأوّلينِ أُطلق عليه "مفعول" باعتبار أنّه صادرٌ عن الفاعل، وأُطلق عليه "فِعلٌ" لأنّه حقيقته[4].

وأمّا هنا فلا يَصْدقُ عليه "فِعل" لأن الفِعل عَرَضٌ قائمٌ بالفاعل، وهنا غير قائمٍ بالفاعل بل خارجٌ عنه، ويَصدقُ عليه اسمُ المفعول، ويُوصَف الفِعل بسببه بالتّعدي، ولكنه لا يُسنَدُ لغير الله تعالى[5]، وهذا مُطّرد[6] في الجواهر كلِّها؛ فليس منها شيءٌ من أفعال العبادِ، وكذا الأعراضُ من الألوان والطّعوم ونحوها.

وَحاصِلُه أنّ كلَّ ما في الذّوات من مادّةٍ أو صورةٍ طبيعيّة فليست من فِعْل العبادِ –

---

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر، المتوفّى عام (٦٤٦هـ)، جَمَع بين النحو والأصول، وله في ذلك متن عظيم الفائدة، فضلا عن متونه الشّهيرة في علم العربيّة.

(٢) أي يُعدّ صحيحًا بدليل قول السّبكي: وهذا الاختيارُ على هذا القدر صحيحٌ. قال ابن الحاجب في قولهم "خلق الله السموات": "من قال: إنّ الخَلق هو المخلوق، فواجبٌ أنْ تكون (السّموات) مفعولاً مطلقًا لبيان النّوع، إذْ حقيقةُ المصدر المسمّى بالمفعول المطلق، أنْ يكون اسمًا لما دلّ عليه فِعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك لأنا بنينا على أنّ المخلوق هو الخَلق، فلا فرق بين قولك: خلق الله خلقًا، وبين قولك: خلق الله السّموات، إلاّ ما في الأوّل من الإطلاق وفي الثاني من التّخصيص، فهذا مثل قولك: قعدتُ قعودًا، وقعدت القُرفُصاء، فإنّ أحدهما للتأكيد والآخر لبيان النوع وإنِ استويا في المصدريّة، وهذا أمرٌ مقطوعٌ به بعد إثبات أنّ المخلوق هو الخَلق". ابن الحاجب، الأمالي النحويّة، ج٤، ص٢٧–٢٨.

(٣) المعنى اللازم كالقيام، والمعنى المتعدّي كالضّرب الواردان في الفقرة السّابقة.

(٤) في م: حقيقة.

(٥)قال ابن هشام: "الذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسالة أنّهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنّما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهّموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلاّ حدثًا، ولو مثّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنّه لا يختصّ بذلك، لأنّ الله تعالى موجدٌ للأفعال والذوات جميعًا، لا موجد لها في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى". انظر: مغني اللبيب، ص ٨٦٧.

وقال السّهيلي: "وجميع هذه الأفعال العامّة لا تتعدّى إلى الجواهر والأجسام، إلاّ أنْ يخبر بها عن خالق الجواهر والأجسام وفاعِلِها في الحقيقة". انظر: نتائج الفكر، ص٣٦٢.

(٦)في م: مطرّز.

وإنْ حَصَلت بعضُ تلك الصّور مِن فِعْلهم كتخلّل الخمر بِفِعْل العباد- بالإجماع[١]، وإنّما هو صورة تَحْدث عند فِعْلهم؛ فليست الخَلُّ ولا شيءٌ مِن أجزائها المادّيّة أو الصّوريّة مِن فِعل العباد، فليست مَفْعولةً لهم ولا مَعْمولةً وإنْ كانت مُخَلَّلَة.

وفَرْقٌ بين قولنا "مُخَلَّلَة" وقولنا "مَعْمولة"؛ فإنّ اسمَ المفعول المأخوذَ من الأفعال الخاصَّة، يُوصِل معاني تلك الأفعال الخاصَّة إلى الذّواتِ المفعولِ بِها، كإيصاف المضروب بالمضروبيّة، وإيصاف الخلّ بوصول أثر التّخلّل إليه، وليس التّخلّل إلاّ بمحاولة أسباب الخلِّيَّة[٢]. وأما معنى "عَمِل"، فإنّه يقتضي اتّحادًا لمعموله حقيقة؛ لا بدّ أنْ يكون ذاتَه، وصفتُه ناشئةٌ عن فِعل الفاعل[٣].

وإنّما أطَلنا في هذا لِئلاّ يَستنكر النّاظر قولنا[٤] في الفرق بين: خَلَّلْتُ الخَلّ، وعَمِلتُ الخلّ، وأنّ الأوّل صحيحٌ وهو مفعولٌ به، والثاني غير صحيح. وبِمَا أشرنا إليه يَندفع هذا الإشكال، ويمكن الإطالةُ في تقريره أكثر من هذا.

المعنى الثاني:

ما يَحْدثُ عن فِعْلِ الفاعلِ مِن الصّورِ الصّناعيّةِ في المَحاريبِ والتّماثيلِ والسّابغاتِ ونَحْوِها، ففي هذه الذواتِ[٥] شيئان: أحدُهما ليس من فِعل العباد قطعًا، وهو الخَشَب والحديد مثلاً، والثاني ما حَصَل[٦] بالصَّنْعةِ من الصّورة التي صار بِها[٧] مِحْرابًا وتِمْثالاً وسربالاً سابغًا ونَحْو ذلك، وهو أمرٌ نسبيٌّ لا حقيقة له في الخارج، فلم يَحْصل /٦١ب/

(١) أي "ليست من فعل العباد بالإجماع" كما هو في ب.

(٢)في م: الحيلة، ولا وجه لها ظاهرًا هنا، وإنْ كان محتملاً على بُعد.

(٣)فرّق السّبكي بين الأفعال العامّة والأفعال الخاصّة بقوله في رسالته "بيان المحتمَل في تعدية عَمِلَ": "تَعدّي الفعل إلى المفعول معناه: وصول معناه إليه؛ فالفعل الخاص -كالضّرب مثلاً- تُعدّيه بوصول الضّرب إلى المضروب، ولا يلزم من ذلك أنْ يكون الضّارب مؤثّرًا في ذات المضروب، أعني مُوجِدًا لها. والفعل العام كـ (عَمِلَ) مثلاً، تُعدّيه بوصول معناه، وهو العَمَل، والعَمَلُ معنًى عامٌّ في الذات وصفاتِها، فلذلك اقتضى العموم واتّحاد المعمول حتّى يقوم دليل على خلافه؛ فمثار الفرق إنّما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص٩٩.

(٤)في م: الناطقون لنا.

(٥)في م: الأدوات.

(٦)في ب: حدث.

(٧)في م: لها.

من الصّانع إلا بعين فِعله.

فإذا قلتَ: عَمِل اللهُ مِحْرابًا، فالمحرابُ مفعولٌ به(١)، وهو مفعولٌ حقيقةً(٢)، لأنّ كلَّه ذاتَه وصفتَه من فِعل اللهِ تعالى، واستعمالُ "عَمِلَ"(٣) في ذلك حقيقةٌ على مَذْهَبِ أهْلِ السُّنّة(٤).

وإذا عملتُ أنا محرابًا، لا يَجوز أنْ نُريد الخَشَبَ لأنّه ليس من صَنِعتك، ولا مجموعَ الخَشَبِ –وأنّ الصَّنْعة كذلك أعني على سبيل الحقيقة– ولا أثرَ الصّنْعة(٥) وَحْدَه لأنّه ليس أمرًا وجوديًّا، ولأنّه غيرُ المحراب الذي سَلّطتَ الفِعلَ عليه؛ فتعيّنَ أنْ يكونَ مجموعُ الخشب وأثرُ الصّنْعة على سبيل المجاز.

[ووَجْهُ المَجاز](٦):

إمّا لأنّه استعمل "عَمِلَ" بِمَعنى [النَّجْر](٧) كأنّه قال: نَجَرْتُ مِحْرابًا.

وإمّا لأنّ المحرابَ مَحَلٌّ الصّنعة، فأطلق اسمَها عليه إطلاقًا لاسم الحالِّ على المَحَلِّ، أو اسم المتعلَّق على المتعلِّق.

وإمّا على حذفِ مضافٍ، كأنه قال: عَمِلتُ صَنْعةَ المحراب على سبيل المجاز.

وإمّا لأنّ المفعول به لا يَسْتَدعي وجودَه بذلك الفِعْلِ، بل وقوعُ الفعل عليه، والعملُ واقعٌ على المِحراب. غير أنّ وقوعَ الفِعل على المفعول به مختلِف: تارَةً يكون وقوعُه عليه سببًا لِصَيرورتِه كذلك كما نحن فيه، وكقولك: خَطَطتُ خَطًّا، وتارَةً لا يكون

---

(١)على طريقة النحويين.

(٢)على طريقة الأصوليين.

(٣)في م + ب: على، والصّواب ما أثبتناه.

(٤)أي استعمال اللفظ فيما وُضع له في اصطلاح التخاطب من غير بَحْث عن المجاز. انظر: الإبْهاج في شرح المنهاج للتقيّ السبكي، ٢٧١/١، والبحر المحيط للزركشي، ١٥٤/٢.

(٥)في م: لصنعته.

(٦) زيادة من ب. والمجاز: اللفظ المستعمل في معنىً غير موضوعٍ له يناسب المصطلح، وإطلاقه على هذا المعنى على سبيل التشبيه. انظر: الإبهاج في شرح المنهاج للتقي السبكي، ٢٧٣/١، والبحر المحيط للزركشي، ١٧٨/٢.

(٧)لعلّها الصواب بدليل كلامه بعد ذلك، مع أنّها وردت في النسختين (الخبر).

كذلك كضربتُ زيداً، وهذا بعيدٌ لِمَا قَدَّمناه من الفَرْق بين الأفعالِ العامّةِ والخاصّة.

فهذه أربعُ[1] مراتبَ يُنظر فيها في الأفعالِ العامّةِ؛ وفي المرتبة الرّابعة –أعني المتعلّقة بالصّور الصّناعيّة– جاء قَوْلُه تعالى: ﴿ **وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ [الصّافّات: ٩٦]، أي: وما تَنْحِتون؛ فجعل أصحابُنا "ما" مصدريّةً، أي: ونَحْتَكم[2]، فتكون حُجّةً لأنّ الله تعالى خالقُ أفعالِ العباد.

وجَعَلَها المعتزلةُ موصولةً[3]، ولا يُفيدهم ذلك، لأنّه إنْ أُرِيدَ النّحتُ الذي يَنْحِتونه فهي كالمصدريّة، وإنْ أُريدَ المنحوتُ من حيثُ مادّتُه، وإنْ [أُريدَ][4] مِن حيثُ صورتُه، فَقَيْدُ النّحتِ مقصودٌ؛ فنعود إلى ما قلناه من تقدير المضاف كأنّه قال: وما يَعملونه في المنحوت من النّحت والتصوير.

وقد تلخّص لنا من[5] هذا أنّ "عَمِلَ":

إنْ كانَ مَعمولُها ذاتًا أو صِفةً غيرَ صناعيّةٍ تَعَدّت، فإنّما يكون ذلك إذا انْتَسَبَت إلى الله تعالى، وتَسميةُ ما تَعدّت إليه في هذه الحالةِ مفعولاً به على مقتضى صناعةِ النّحوِ، وإلاّ فهو مفعولٌ حقيقةً وليس مصدراً، بل هو /٦٢أ/ مفعولٌ مُطلقٌ، وأعني بالمُطلقِ أنّه ليس "مفعولاً به" ولا "فيه"، ولا "له"، ولا "مَعه" إذْ كُلٌّ منها[6] مُقَيَّدٌ.

---

(١)في م + ب: أربعة، وهو مخالف لقاعدة العدد، والصّواب ما أثبتناه. والمراتب الأربعة هي المعاني الأربعة التي فصّل السّبكي الحديث فيها: المعنى اللازم، والمعنى المتعدّي، وما يحدث عن فعل الفاعل من ذات، وما يحدث عن فعله من الصّور الصّناعيّة.

(٢)قال السّهيلي عندما عرض لآية الصّافّات ﴿ واللّهُ خَلَقَكم وما تَعْملون﴾: "لا يَصحّ في تأويلها إلاّ قول أهل السّنّة: إنّ المعنى: واللّهُ خَلَقكم وأعمالكم". انظر: نتائج الفكر، ص ١٨٩.

(٣)انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧، ج٤، ص٥٠، ٥١. قال في تفسير الآية: "يَعني خَلَقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام". واحتجّ المعتزلة بأنّ نظم الكلام يقتضي ما ذهبوا إليه، لأنّه تقدّم الآيةَ قولُه تعالى: ﴿قال أتعبدون ما تنحتون﴾ (الصّافات: ٩٥)؛ و(ما) فيها "موصولة لا مقال فيها، فلا يَعْدِل بها عن أختها إلاّ متعسّفٌ متعصّبٌ لمذهبه". انظر: السّهيلي، نتائج الفكر، ص١٩٠.

(٤)زيادة يقتضيها السّياق.

(٥)في م: في.

(٦)في م + ب: منهما، وصوابه ما أثبتناه لعود الضمير على مجموع لا مثنى. قال الرّضي: "إنّما سمّي ما نحن فيه مفعولاً مطلقًا، لأنّه ليس مقيّدًا –لكونه مفعولاً حقيقيًا– بحرف جرّ، كالمفعول به، والمفعول

ومِن هذا يَظهر أنَّ كلّ مصدرٍ مفعولٌ مُطلقٌ، وليس كلُّ مفعولٍ مُطلقٍ مَصدرًا[١]. هذا هو الحقيقة، لكنّا سنذكر أنّا نُوافق النّحاةَ في تَسمية ذلك "مفعولاً به".

وإنْ كان معمولُها صفةً صناعيّةً، فيصحّ إعرابُه "مفعولاً به" لوقوع الفعل، ويَصِحّ جَعْلُه "مفعولاً مطلقًا" كالذّات على سبيل المجاز، وعلى هذا قال الزّمخشري[٢] في: ﴿ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣]: إنّه يَجوز أنْ يكون "مفعولاً به" على طريق المُشاكَلَة[٣]، وإنْ كان قد مَرَّ ما هو الأَوْلى، وهو أنّه "مفعول له"[٤].

وإنْ كان معمولُها ليس ذاتًا ولا صفةً طبيعيّةً ولا صناعيّةً، لم يكن إلاّ نفسَ العمل؛ فلا تكون متعدّيةً بل تكون لازمةً كقوله: ﴿اِعْمَلُوا صالِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]، وعَمِلتُ صلاةً، وصَوْمًا ونحو ذلك. ولا فرق بين قولك: عَمِلتُ صلاةً وبين: صَلّيتُ صلاةً، كلٌّ منهما لازمٌ، ومَنْ زَعَم خلافَ ذلك لم يَعرفِ النّحوَ ولا المفعولَ[٥].

بل أقول: لو جعلتَ موضعَ الصّلاة الظُّهْرَ[٦]، كان انتصابُه على المصدر كقولك: رَجَعَ

فيه، والمفعول له، والمفعول معه". انظر: شرح الكافية، ج١، ص٢٦٦. وقال في مثله الأشموني: "وإنّما سمّي مفعولاً مطلقًا، لأنّ حَمْلَ المفعول عليه لا يُحْوِج إلى صلة، لأنّه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات فإنّها ليست بمفعول الفاعل، وتَسمية كلٍّ منها مفعولاً إنّما هو باعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه لأجله، أو فيه، أو معه، فلذلك احتاجت في حَمْل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجرّ". انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبّان، ج٢، ص١١٠.

(١)في م: مصدر. مثال ذلك أنّ النائب عن المصدر المفعول المطلق، يُعرب نائبًا عنه أو مفعولاً مطلقًا، ومثله ما بسطه السّبكي في هذه الرّسالة فيما يتّصل بالذوات والصّفات عند إسنادها إلى الخالق سبحانه وتعالى. انظر: شرح الأشموني، ج٢، ص١٠٩، وحسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ص٢١٠ هامش٢، وفيه يقول عباس حسن: "المصدر والمفعول المطلق يجتمعان معًا في بعض الحالات فقط، وينفرد كلّ منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر".

(٢)صاحب التفسير الشهير "الكشاف"، الذي جاء فيه بنفائس من الفوائد عظيمة، توفي سن (٥٣٨هـ).

(٣)المشاكلة: ذِكْر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا. انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٥، ٣/ ٢٨١، والكليات للكفوي، ص٨٤٣–٨٤٤.

(٤)انظر: الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص٥٧٣.

(٥)إنّ من لا يعرف النّحو ولا المفعول (ويَقْصد المفعول المطلق)، إنّما هو بوحي من منهجه الأصولي، الذي لا يُقام له وزن في منهج النحويين وطريقتهم في تقعيد القواعد والتفريع عليها.

(٦)أي: صلّيت الظّهر.

القَهْقَرَى؛ لأنّ الظُّهْرَ نَوْعُ الصّلاة، ولا يَصِحّ أنْ يكونَ مفعولاً به إلاّ على نوعٍ من المجاز، ولا ضرورة إليه.

القسم الثاني: الأفعال الخاصّةُ[1] وهي ضربان: متعدّيةٌ ولازمةٌ.

الضَّرْبُ الأوّل: المُتعدّي

ومعنى التّعدي المجاوزة، فالضَّرْب فِعْلٌ قائمٌ بالفاعل، ويَتَجاوزُ فيوجَدُ أثرُه في المَضْروب، وكذا الأكلُ والشُّرْب ونَحْوُها، وليس المَضْروبُ والمَأْكولُ والمَشْروبُ موجودًا بالفِعْل، بل الفِعْلُ واقعٌ عليه.

وليس مَعنى التّعدّي فيه أنّ ذلك الفِعلَ متعلّقٌ به، ونِسبةً بينه وبين الفاعلِ والخَلْقِ والإيجادِ ونَحْوِهِما[2]، ونَزيدُ عليها بأنّ المَخْلوق والمَوْجود ونَحْوَها موجودةٌ[3] بذلك الفعل، فينبغي أنْ تُسمّى "مفعولةً"[4] لا "مفعولاً بِها"؛ ولكنّ النّحاةَ سَمّوها مفعولاً بِها:

إمّا لأنّ الأغلبَ في المفعولِ به ذلك، فأُلْحِق هذا النّوعُ بالأغلبِ وسُمِّي باسْمِه.

وإمّا لأنّ المعنى: الفِعلُ[5] واقعٌ به أيضا، ولكنّ الوقوعَ مختلِفٌ، واختلافُه يدلّ عليه

---

(١)قال السّبكي في رسالته "بيان المحتمَل في تعدية عَمِلَ" عن الأفعال الخاصّة: "هي الأكثر، مثل قامَ وقعدَ وخرجَ في اللازم، وضربَ وأكلَ وشربَ في المتعدّي، وإنّما كَثُر هذا الضّرب الخاصّ لازمًا ومتعدّيًا؛ لأنّه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاصّ، والأمرِ به، والنهيِ عنه، ونحو ذلك". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٤، ص٩٧.

(٢)قال السّبكي في الرّسالة السابقة: "معنى التعدّي أن يتعلّق معنى الفعل بغير الفاعل، كقولنا: عَلِمَ اللّهُ كذا، فعلمه متعلّق بالمعلوم، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنّه فاعل العلم، لأنّ علمه ليس بمفعول، وإنّما هو على اصطلاح النّحاة في أنّ مَن أُسند إليه فعل على وجهٍ مخصوص يسمّى فاعلاً". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٤، ص٩٥.

(٣)في م + ب: بوجوده، ولعلّ الصّواب ما أثبتناه، يدلّ عليه ما قبله: "وليس المَضْروبُ والمَأْكولُ والمَشْروبُ موجودًا بالفِعْل".

(٤)بقصد "مفاعيل مطلقة" في أفعال الخلق والإيجاد على طريقة الأصوليين لأنّها موجودة بتلك الأفعال.

(٥)يقصد بالفعل هنا: المفعول الذي نشأ عن الفاعل، وهو المصدر. انظر رسالة السّبكي السابقة، الأشباه والنظائر للسيوطي، ٤/ ٩٤. والفعل الحقيقي هو المصدر كالضَّرْب مثلاً، بخلاف الفعل الاصطلاحي القائم بالتّلفظ كـ (ضَرَب). انظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريّان للتراث، ١٤٠٣هـ، ص٢١٦.

لفظُ الفِعْل؛ ففي "ضَرَبَ" ونَحْوِه: الواقعُ الضّرْبُ، وبَيّنٌ المعلومُ أنّ الضّربَ لا يقع إلاّ على موجودٍ قبله، وفي "أَوْجَدَ" الواقعُ الإيجادُ، والإيجادُ لا يقع على موجودٍ /٦٢ب / قبله، وإلاّ لزم تَحْصيلُ الحاصل، وهذا الوجهُ هو المعتمدُ.

وإمّا لأنّ كثيرًا من النّحاةِ مُعتزلةٌ، والمُعتزلةُ يقولون: إنّ المعدومَ شيءٌ وذاتٌ(١)، وإنّما يَكْسُوه الفاعلُ الوجودَ(٢)، فيكونُ الخالقُ لا فعلَ له في الذّاتِ بل في اتّصافِها بالوُجودِ، فالوجودُ واقعٌ عليها كالضّربِ على زيد.

والمختارُ الثّاني(٣)؛ فإنّ معنى الوقوع عليه أعمُّ مِن أنْ يكونَ عِلّةً سابقةً كزيدٍ المضروب أو مقارنةً كالموجود، جمعًا بين مذهبِ أهلِ السّنّةِ واصطلاحِ أَهْلِ الصّنْعة، ولولا هذا لكانَ المخلوقُ ونحوُه أحقَّ بِاسْمِ المَفعولِ المُطلقِ مِن اسمِ المفعولِ به، وقد قدّمنا الإشارةَ إلى هذا.

ومع هذا فلا بُدّ في المفعولِ به أنْ يكونَ مِمّا يَصِحّ أنْ يُبنى له اسمُ مَفعولٍ مِن(٤) غيرِ تَقييدٍ بحرفٍ، كما تقولُ مَضروبٌ ومَأكولٌ؛ ومتى لم يَصِحَّ ذلك، لا يجوزُ إعرابُه مفعولاً به، ولا يُقال: [إنّ الفعل الذي سُلّطَ عليه متعدٍّ](٥).

والصّلاةُ والصّومُ ونحوُهُما من الأعمالِ، لا يَصِحّ بناءُ اسمِ المفعولِ لها، ولا يُقالُ: إنّها مَعمولةٌ؛ فلا يَصِحّ أنْ يكون عَمَلُ المُتَسلِّطِ عليها متعدّيًا، لإجماعِ النّحاةِ على أنّ الفعلَ

---

(١)المعدوم: مسألة خلافية بين أهل السنّة والمعتزلة؛ ففي حين يرى الأولون أنّ المعدوم نَفْي مَحْض لا وجود له، يرى المعتزلة أنّ المعدوم شيء وذات... انظر: محصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، ص٥٥ وما بعدها، والكليات لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، ص٦٥٥.

(٢)قال الشيخ شمس الدين الأصبهاني (ت٧٤٩هـ) في شرح الحاجبيّة: "المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي بأن يكون موجودًا، ثمّ أوجد الفاعل فيه شيئًا آخر... وأمّا المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجودًا ثمّ أوجد الفاعلُ فيه الوجودَ، بل يقتضي ألاّ يكون موجودًا". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٤، ص١٠٠.

(٣)وهو قوله: وإمّا لأنّ المعنى: الفِعلُ واقع به.... الوارد في الفقرة قبل السابقة.

(٤)في م: ومن.

(٥) في م: إنّها تُسلّط عليه بِتَعَدّ.

المتعدّي هو الذي يُبنى منه اسمُ مفعولٍ غير مُقيّدٍ[1] بظرفٍ ونحوِه[2].

الضّرْبُ الثّاني: اللاّزم:

وهو الذي لا يتعدّى إلى مفعولٍ به مثل: قامَ، ونامَ، وصلّى، وصامَ ونحوِها، وجميعُ ذلك يتعدّى إلى المصدرِ.

وقال جُمْهورُ النّحاةِ: إنّ المفعولَ المطلقَ [يُطلق على جميعِ المصادرِ، وقال بعضُهم: لا يُطلق إلاّ على مصادر الأفعال العامّة كـ: عَمِلَ، وفَعَلَ، وصَنَعَ، وهذا القَوْلُ][3] كالشّاذّ عندهم، لكنْ له وَجهٌ.

والتحقيقُ أنْ نبحثَ عن المُرادِ بالمُطلقِ فيقال: قد يُرادُ بالمُطلقِ[4] ما هو صادرٌ عن الفاعل، وذلك هو الفِعلُ الحقيقيّ مطلقًا، والذّوات والصّفات الحقيقيّة في فعلِ اللهِ تعالى؛ فالمفعول على هذا أعَمُّ من المصدر كما قدّمناه[5].

لكنّ النّحاة يسمّونها مفعولاً بها كما سبق، فلذلك تَعَيّن أنْ يكون مرادُهم بالمفعول المطلق نفسَ الحدث؛ فالعملُ في الفعل اللاّزم والصّلاةُ ونحوُها ليس مفعولاً به[6].

وقد يُرادُ بالمفعولِ المطلقِ الاسمُ المسمّى للمفعولِ، ولا شكّ أنّ النّحاةَ لا يريدون ذلك هنا؛ فإنّ "قامَ" و"نامَ" ونحوَها من الأفعال اللاّزمة، لا شيء منها[7] اسمُ مفعولٍ إلاّ

(1) في م: مُعد.

(2)انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٠، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/٢٠٨٨، أوضح المسالك لابن هشام ٢/١٧٦-١٧٧، حاشية الصبان ٢/٨٧. أمّا الصلاة والصّوم، فلا يُبنى منه اسم مفعول تامٌّ، لأنّ الفعل المتسلّط عليهما لازم غير متعدٍّ.

(3)زيادة من رسالة السبكي "بيان المحتمل في تعدية عَمِلَ"، لأنّ العبارة ناقصةٌ مُلْبِسةٌ. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ٤/٩٥.

(4)في ب: قد يُقال: المراد بالمفعول بالمُطلق. ولعلّ الصّوابَ ما في م بدليلِ قولِه بعد ذلك: وقد يُرادُ بالمفعول المُطلق.

(5)عند حديثه عن معاني الفعل والصُّنع والعمل.

(6)في م: بها، وما في (ب) أحْسنُ بدليل قوله: (ليس)، ولم يقل: (ليست)، ويكون مراده (العمل).

(7)في م + ب: منهما؛ لعود الضمير على الأفعال اللازمة لا على الفعلين: قام ونام.

مقيّدًا بظرف أو نحوه، ولو أُرِيدَ هذا المعنى لم يُقَلْ: إنّه المصدر، لأن المصدر يعني[1] اسم المفعول.

ثم قسّم النّحاة[2]/٦٣أ/ المصدرَ إلى معنىً قائمٍ بالفاعل غيرِ صادرٍ عنه كالفَهْم والحَذَر، وإلى صادرٍ عنه كالضَّرْب والخطّ حقيقةً كان كما ذكرناه[3]، أو مجازًا [كان][4] كقولنا: ماتَ زيدٌ موتًا.

وأقولُ: إنّ المصدرَ مطلقًا لا بُدّ أنْ يكونَ قائمًا بالفاعلِ أو نسبةً بينه وبين غيره، ولا يَحتاجُ إلى التّقييدِ بالمجازِ، لأنّ الموتَ قائمٌ على مُسْنَدٍ إليه الفعل وهو المرادُ بالفاعل، وتسميتُه فاعلاً اصطلاحٌ ولغةٌ.

وأمّا في الحقيقة فإنّما يُسمّى فاعلاً مَنْ صَدَرَ منه الفعل، سواءٌ كان صدورُه منه بفعله حقيقةً كفِعْل الله تعالى، أو بِكَسْبه كفِعْل العباد.

والأفعالُ العامّة وهي الفِعْل والعَمَل والصّنع، إذا لم يُرَدْ بِها معنى التّعدّي كانت من قبيل اللاّزم، فَيُحْكَم لَها بِحُكْمِه.

خاتِمة :

مِن الأفعالِ المتعدّيةِ ما يُشبه اللاّزمَ لخفاءِ وَجْهِ التّعدّي فيه، وذلك نَحْو: قالَ قائل، يقولُ، قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، فَتُحْكَى الجملةُ بقولك: قلتُ، وتكونُ الجملةُ في موضع المفعول به، والتّعدّي في ذلك ظاهرٌ.

وتقول: قلتُ قولاً، فيحتمل أنْ يَنْتصبَ على المصدرِ[5] وأنْ يكون مفعولاً به[6] إنْ جَوّزنا إِعمالَ القَوْلِ في المفرد، ولكنّا قدّمنا[7] أنّ المفعول به لا بُدّ وأنْ يكونَ غيرَ

(١)في م + ب: عني، ولعلّ الصّواب ما أثبتناه.

(٢)انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص١٠٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرَب، ج٣، ص١٣٥٣.

(٣)ذكره عند حديثه عن المعنى اللازم والمعنى المتعدّي للأفعال العامّة.

(٤) ساقطة من ب.

(٥)إذا أردت بالقول: التكلّم.

(٦)إذا أردت بالقول: المتكلَّم به.

(٧)عند حديثه عن الضّرب الأول من الأفعال الخاصّة.

الفعلِ مُجاوزًا له، سواءٌ أكان أبدًا له كالمخلوق أو مَحلاً كالمضروب .

والقولُ قد يقال: إنّه المَقول[١]؛ فلا مُغايرةَ ولا تَجاوزَ. والجوابُ أنّ بين القَولِ والمَقولِ مغايرةً؛ فالقولُ هو التكلّمُ، وهو المصدرُ، وهو فِعل المتكلِّم بتحريكه[٢] اللّسان ونحوه بالصّوت المخصوص.

والمَقولُ هو ذاك الصّوتُ المخصوصُ، فالمغايرةُ حاصلةٌ، وإنْ [كانت][٣] المجاوزةُ عن الفاعل إلى مَحلٍّ آخرَ ليست حاصلةً.

وهكذا اللّفظُ[٤] والمَلفوظُ يَشْتبِهان، والفَرقُ بينهما ما ذكرناه في القَوْل والمَقول؛ فإذا[٥] قلتَ: قلتُ قولاً، أو لَفظتُ لفظاً، جاز لك في إعرابه وجهانِ باعتبارينِ: إنْ أردتَ التَّكَلُّمَ أعربتَه مصدرًا، وإنْ أردتَ المتكلَّمَ به[٦] أعربتَه مفعولاً به.

هذا مَا تَيَسّرَ ذِكْرُه واللّهُ أعْلَمُ

****

اِنْتَهَـتِ الرِّسَالَةُ

* * *

---

(١)انظر: الصبّان، حاشيته على شرح الأشموني، ج١، ص٢٦. والقول: هو اللفظ الدالّ على معنى، وهو أعمّ من الكلام، أو الكَلِم، أو الكلمة.

(٢)في ب: من تحريكه.

(٣)ساقطة من م.

(٤)اللفظ في عُرف النّحاة: صوتٌ مشتمل على بعض الحروف تحقيقًا أو تقديرًا. واللفظُ مصدرٌ أُريد به المفعول به، لأنّه صار –كما يقول الصّبّان– حقيقةً عُرفيّةً في الملفوظ به، لهجر النّحاةِ معناه الأصلي وهو الرّمي مطلقًا أو من الفم؛ كقولهم للمخلوق: خَلْق، والمنسوج: نَسْج؛ انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص١٢، والصبّان، حاشيته على شرح الأشموني، ج١، ص٢١، والخضري، محمد الدمياطي، حاشيته على شرح ابن عقيل، شرح وتعليق تركي فرحان، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٥، ج١، ص٢٧.

(٥)في م: وإذا.

(٦)ومثله يقال في: لفظت لفظًا: إنْ أردت اللافظ أعربتَه مصدرًا، وإنْ أردت الملفوظ به أعربتَه مفعولاً به.

الخاتمة :

تدور هذه الرّسالة للإمام السّبكي حول تَعْدية الفعل (عَمِلَ) من الأفعال العامّة، وما يترتّب على ذلك من توجيه إعراب الاسم الواقع بعد الفاعل: أيُعربُ مفعولاً به أم يُعربُ مفعولاً مطلقًا ؟

وقد خَلَصَ البحثُ إلى نتائج منها:

١. الأفعال قسمان: أفعال عامّة يرادُ بِها مدلولٌ عامٌّ قد يَتَخَصّص، وأفعال خاصّة يَحْصل بِها كمالُ الفائدة في الخبر عن فعل خاصّ.

٢. اتفق النّحويّون على إعراب مصادر الأفعال العامّة مفاعيل مطلقة.

٣. اتفق جمهور النحويين على إعراب مصادر الأفعال الخاصّة مفاعيل مطلقة.

٤. المفعول المطلق عند الأصوليين أشمل منه عند النحويين، لأنّه يشمل ما كان غير موجود ثمّ وُجد بفعل إيجاد، فيندرج تحته المصدر وغير المصدر، بعكس ما هو عند جمهور النحويين من إطلاقه على المصدر ليس غير.

٥. يكون التّعدّي واللزوم في الأفعال العامّة بحسب مدلولها، فإذا كان عامًّا لم تتعدَّ إلى المفعول به، وإذا تخصّص صار متعدّيا.

٦. يكون التعدّي واللزوم في الأفعال الخاصّة على طريقة النحويين في تقسيم الفعل إلى لازم ومتعدٍّ.

٧. الفاعلُ الذي يَصْدر عنه الفعل العام يُحدِّد إعرابَ الاسم الواقع بعده؛ فإذا كان معمولُه:

– ذاتًا –ولا يكون في هذه الحالة منتسبًا إلاّ إلى الله تعالى– أُعْربَ ما بعده مفعولاً مطلقًا.

– صفة طبيعيّة أو صناعيّة، أُعْربَ ما بعده مفعولاً به.

– ليس ذاتًا ولا صفة، كان الفعلُ لازمًا، وكان المعمولُ نفسَ العَمَل، ويُعْرَبُ حينئذ مفعولاً مطلقًا لبيان النوع. هذا عند الأصوليين، وليس من ذلك شيء عند النحويين.

٨.المفعول به لا يتوقّف عند النحويين على وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وذلك مغاير لما عليه الأصوليّون الذين يشترطون فيه أنْ يكون موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، فأوقع الفاعل فيه فعلاً.

٩.عند إطلاق مصطلح "مفعول" ينصرف إلى المفعول به لا إلى المفعول المطلق، لأنّه العُرْف الشائع.

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١. الأستراباذي، رضي الدّين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢.

٢. **شرح الكافية في النحو**، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨.

٣.الأندلسي، أبوحيّان، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمّد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

٤.الأنصاري، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.

٥.= = =، **أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك**، د. ط، المكتبة العصريّة، بيروت، د. ت.

٦.الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني، جُدّة، دار المدني، ١٩٩١.

٧.= = =، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، د. ط، دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٢.

٨.الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تحقيق إبراهيم الأبياري، د. ط، دار الريّان للتراث، ١٤٠٣هـ.

٩.جمال الدين، مصطفى، **البحث النّحوي عند الأصوليين**، ط١، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

١٠. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين، الأمالي النّحويّة، تحقيق هادي حسن حمودي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.

١١. حسن، عباس، **النحو الوافي**، د.ط، د.ت.

١٢. الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧.

١٣. الحنفي، علي ابن أبي العز، **شرح العقيدة الطّحاويّة**، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م.

١٤. الخضري، محمد الدمياطي، **حاشيته على شرح ابن عقيل**، شرح وتعليق تركي فرحان، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٥.

١٥. الرازي، فخر الدين، **مُحَصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**، راجعه طه عبدالرؤوف سعد، د. ط، مكتبة الكليات الأزهريّة، د. ت.

١٦. الزركشي، بدر الدين، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق الشيخ عبدالقادر العاني، ط٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٢.

١٧. الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧.

١٨. السّبكي، تاج الدين، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

١٩. = = =، **معيد النّعم ومبيد النّقم**، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٠. السّبكي، تقيّ الدين، **الإبهاج في شرح المنهاج**، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨١.

٢١. = = =، تقيّ الدين، **فتاوى السّبكي**، تحقيق حسام الدين القدسي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢.

٢٢. السّهيلي، أبو القاسم، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

٢٤. السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٥. = = =، **الأشباه والنّظائر في النّحو**، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١.

٢٦. = = =، الحاوي **للفتاوي**، د.ط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢.

٢٧. = = =، صَوْن **المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام**، تحقيق علي سامي النشّار، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٤٧.

٢٨. = = =، **عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النبوي**، تحقيق سلمان القضاة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤.

٢٩. = = =، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د. ت.

٣٠. الصبّان، محمد علي، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، د. ط، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ت.

٣١. الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **أعيان العصر وأعوان النّصر**، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨.

٣٢. العمري، ابن فضل الله، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق محمد خريسات وآخرين، ط١، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ٢٠٠١.

٣٣. عواد، محمّد حسن، "**رأي في المفعول المطلق**"، مجلّة مجمع العربيّة الأردني، عمّان، ع(١٣–١٤)، ١٩٨١، ص١٥٩– ١٨٩.

٣٤. = = =، "**ابن العِلج وكتابه البسيط**"، مجلّة مجمع العربيّة الأردني، عمّان، ع(٤٧)، ١٩٩٤، ص١٩٥–٢٥١.

٣٥. ابن قاضي شهبة، **طبقات الفقهاء الشّافعيّة**، تحقيق علي محمد عمر، د. ط، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، د.ت.

٣٦. الكفوي، أبو البقاء، **الكليات**، تحقيق عدنان درويش، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٧. ابن مالك، جمال الدّين، **شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١.

٣٨. المبرّد، أبو العباس، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

٣٩. أبو المكارم، علي، **تقويم الفكر النحوي**، د. ط، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

٤٠. = = =، **الجملة الفعليّة**، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤١. النشار، علي سامي، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، د.ط، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٤.

٤٢. النعيمي، عبد القادر، **الدارس في تاريخ المدارس**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠.

٤٣. ابن يعيش، موفّق الدين، **شرح المفصّل**، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

* * *